

المكتبة الثقافية

١١٧

محمد عبد المجيد مرعي

المؤسسة  
المصرية  
للطباعة  
والنشر  
والطباعة  
والنشر

١٥ سبتمبر ١٩٦٤



المكتبة الثقافية

١١٧

# الإصلاح الزراعي والميثاق

محمد عبد الجيد مرعي



١٥ سبتمبر ١٩٦٤

توزيع



١٨ شارع سوق التوفيقية بالقاهرة

ت ٥٥٠٣٢ — ٧٧٧٤١

## مقدمة

تميزت ثورتنا ، منذ يومها الأول بأنها كانت ثورة **للمت** سياسية وثورة اجتماعية في وقت واحد . إنها كانت بحق ثورة رائدة في فلسفتها الشاملة ، وفي إدراكها لوحدة الحياة بجوانبها الإنسانية المتكاملة .

لقد كانت ثورة الشعب ، منذ مطلع فجرها ، تملك من قوة الإيمان بالله والثقة بالنفس ما نبت خطاها على الطريق الوعر إلى الأهداف السامية فحققت الأمل الكبير الذي تطلعت إليه الأجيال على مر الزمان . . . الأمل الكبير في إقامة حكم وطني ينبع من صميم الشعب .

وقد تبلورت حصيلة العمل الثوري في اثنتي عشرة سنة وأصبح من الضروري أن يعيد الشعب تأكيد مكاسبه الثورية ويرسم

إطار حياته وأن يحدد معالم المجتمع الجديد الذى يريده لنفسه  
وأن يوضح المبادئ والقيم التى تقوم عليها حياة هذا المجتمع وأن  
يصوغ ذلك فى ميثاق يصدره بإرادته ، ويلتزم به ويعمل  
على مقتضاه .

إن الميثاق ليس قيداً على الدفع الثورى أو الإرادة الشعبية  
يحد من حركتهما وإنما هو الإطار الذى يرسم الأبعاد الرجة  
للعمل من أجل المستقبل ، ويضمن للشعب القدرة على الحركة  
السريعة نحو أهدافه الثورية ويترك بذلك المجال فسيحاً لتنمية  
الثورة واستمرار دفعها .

لقد أكدت التجارب أن شعبنا إذا ما تحددت أهدافه  
فى وضوح ووجد قيادته المؤمنة الواعية ، اهتدى إلى طريقه  
واستطاع أن يتحرك نحو أهدافه بكل ما فيه من أمل دافع  
وبكل ما فيه من طاقة خلاقة .

إن الميثاق يصدر عن إرادة الشعب ممثلاً فى اللؤتمر الوطنى  
للقوى الشعبية .

إنه وثيقة فريدة فى تاريخ الأمة العربية بل وفى تاريخ  
الإنسانية كلها .

فلم تحقق وثيقة (اللاجنا كارتا) للشعب في انجلترا إلا ضمان  
عدم فرض الضرائب .

ولم يضمن إعلان حقوق الإنسان الذي تفخر به الثورة  
الفرنسية غير الحقوق النظرية في الإخاء والحرية والمساواة دون  
التحرير الحقيقي للقمة العيش .

أما ميثاقا الوطني فقد تميز بخطوطه العريضة . . . فاستعرض  
كفاح الشعب على مر الأجيال ضد الظلم الخارجي والداخلي بكل  
ما في هذا الكفاح من روعة (عميقة) .

ولم يفصل الديمقراطية عن الاشتراكية التي حددت صورتها  
بما يحفظ الكرامة والإنسانية وبما يتفق مع واقعنا الاقتصادي  
والاجتماعي والتاريخي وكان ذلك تسليماً إنسانياً واعياً لحقيقة  
خالدة تقرر أن الحرية السياسية لا تنفصل أبداً عن حرية الرزق .

لقد ألقى الليثاق الأضواء الكاشفة على طبيعة نظامنا الجديد  
فأوضح بصورة قاطعة الفروق القائمة بينه وبين النظم الأخرى  
كشفت طريقه الممتد نحو المستقبل بحيث يكون من الخطأ محاولة  
كشف هذا الطريق في ضوء تعاليم أى نظام آخر .

إن للبسادی والأسس والحقوق والواجبات التي وردت

فى الميثاق ، وقد صدرت عن الإرادة الشعبية فى إجماع يمتد من القاعدة إلى القيادة لها صفة الإلزام بالنسبة للمواطنين وبالنسبة لأجهزة الدولة جميعاً ويجعل الخروج على مبادئ الميثاق خروجاً على إرادة الشعب وعلى الشعب أن يحميه لأنه يمثل إرادته .

إن الميثاق وهو يرسى للبادئ والأسس التى يقوم عليها المجتمع ، يعتبر أساساً لوضع الدستور ولوضع القوانين ، فالميثاق ينزل من الدستور منزل الأبوة .

لقد سجل الميثاق أن ثورة الشعب قد قصت على دكتاتورية الطبقة الرجعية المستغلة للتحالف مع الاستعمار وأقامت حكم الشعب ، ففتحت الطريق أمام كل قوى الشعب الوطنية لتتطلق وهى تملك إرادتها ، لتبنى مجتمعا يقوم على الحرية والكفاية والعدل .

### من الاصطلاح الى الميثاق

أجل إن الميثاق عاش تجربته الكبرى قبل أن يتبلور فى كلمات وسطور . . . عاش تجربته فى الإصلاح الزراعى وأهدافه وما يرمى إليه ، وقد كان الحل الصحيح لمشكلة الزراعة يستلزم وجود للملكية الفردية وعدم تحويلها إلى ملكية عامة وتوسيع نطاق للملكية بإتاحة الحق فيها لأكبر عدد من الأجراء .



وقد جاء بالميثاق الوطنى :

« إن التطبيق العربى للاشتراكية فى مجال الزراعة لا يؤمن بتأميم الأرض وتحويلها إلى مجال الملكية العامة، وإنما هو يؤمن استنادا إلى الدراسة وإلى التجربة بالملكية الفردية للأرض فى حدود لا تسمح بالإقطاع .

إن هذه النتيجة ليست مجرد انسياق مع حنين الفلاحين العاطفى الطويل إلى ملكية الأرض وإنما الواقع أن هذه النتيجة تنبعث من الظروف الواقعية للمشكلة الزراعية فى مصر والتي أكدت قدرة الفلاح المصرى على العمل الحلاق إذا ما توفرت له الظروف لللائمة .

إن كفاية الفلاح المصرى على امتداد تاريخ طويل عميق بالخبرات المكتسبة من التجربة قد وصلت فى قدرتها على استغلال الأرض إلى حد متقدم خصوصاً إذا ما أتاحت له الفرصة للاستفادة من نتائج التقدم العلمى للزراعة .

يضاف إلى ذلك أنه منذ عصور بعيدة فى التاريخ توصلت الزراعة للصيرية إلى بعض الحلول الاشتراكية لأعقد مشاكلها وفى مقدمتها الرى والصرف وهما فى مصر الآن ومنذ زمان طويل فى إطار الخدمات العامة .

من هنا فإن الحلول الصحيحة لمشكلة الزراعة لا تكن  
فى تحويل الأرض إلى الملكية العامة وإنما هى تستلزم وجود  
الملكية الفردية للأرض وتوسيع نطاق هذه الملكية بإتاحة الحق  
فىها لأكبر عدد من الأجراء مع دعم هذه الملكية بالتعاون  
الزراعى على امتداد مراحل عملية الإنتاج فى الزراعة من بدايتها  
إلى نهايتها .



## مشكلات مصر الزراعية والسياسية قبل الثورة

مرت بمصر حقبات تاريخية أدت إلى إرساء قواعد **الفرد** إقطاعية في الدولة تحقق أول ما تحقق لأصحابها استغلالاً لمجموع شعب عانى الكثير من الذلة والمهانة والفاقة كي يحقق الرخاء للمادى والسياسى لحفنة تنكرت له على مر العصور .. ولنا في حاجة إلى أن نذكر الشعب بتاريخ هذه الحقبة فهو يعلمها تمام العلم منذ أن انتقل من عهد المماليك إلى عهد محمد على الذى انتزع أرضه التى يحبها ويحرص عليها كما أنه لا ينسى نظام الالتزام وما سببه له من تشرد.. إلا أننا سنسردها سرداً سريعاً فنحن أن تولى محمد على حكم مصر وجد أن نظام جباية الضرائب عن طريق الالتزام فطلب محمد على من الملتزمين الذين كانوا يتولون جباية الضرائب عقود التزاماتهم ثم حرقها ... وحتى لا يثور هؤلاء الملتزمون قدم لهم رشوة هى مساحات من الأراضى فى أنحاء البلاد أطلق عليها اسم « أرض الوسية » يستغلونها مدة حياتهم ولا يدفعون عليها ضرائب ... وتحول الفلاحون إلى رقيق مباشر للأرض يزرعون

ومحاسبهم على كل ما تنتجه الأرض وكان لا يحق للفلاح أن يتصرف في محصوله . . . وعليه أن يورده عند جمعه إلى « شون » الحكومة فيوزن أو يكال . . . ويقرر لكل وحدة السعر الذى تحدده الحكومة ثم يخصم من هذا التقدير الضريبة المفروضة على الأرض وثمن المواشى والبذور والسماد التى أخذها الفلاح وما يبقى بعد ذلك للفلاح يسلم بقيمته صكا على الحكومة . . . ولم تجر العادة على أن تدفع الحكومة من هذا الصك شيئا .

كان الفلاحون فيما مضى يشكون من الملتزمين الذين يرهقونهم في جمع الضرائب بلا هوادة ولكن بعد أن تملك محمد على الأرض فرض ضرائب فادحة لذلك كان عهد الالتزام أرحم لهم فقد ظهر أن على كل قرية أن تؤدى عشرة أو عشرين مثلا مما كانت تؤديه فى الماضى .

إن كثيرا من الفلاحين أعيتهم أعباء السخرة والضرائب التى فرضها محمد على فهاجروا جماعات إلى الأقطار المتاخمة لمصر حتى بلغ عددهم ستة آلاف من الفلاحين .

فبدأ محمد على يوزع « أجزاء » من أرض مصر على أعوانه فهذه بور يعطيها لواحد يصلحها وهذه جيدة يعطيها لآخر على أن يؤدى ضريبتها وتلك يعطيها لثالث ويعفيها من الضرائب .

وقد أسمى هذا النوع من هبات الأراضي التي أعفيت من الضرائب « بالابادية » وكانت هذه الأرض من نصيب الأعيان ورجال الإدارة والحرية .

وتوالى الحكام من أسرة محمد علي والفلاح على حاله ينتقل من « سوء » إلى أسوأ .

ومع قيام أسرة محمد علي بلغت الساحة التي يملكها إجماعيل ٩٥٠ ألف فدان بعد توليه حكم مصر بمحوالى سبعة عشر عاماً فأصبح ما لكأكثر من خمس للساحة المزروعة في مصر .

وهكذا وجدت طبقة جديدة من ملاك الأرض مثلت أشنع أنواع الاستقراطية التي نشأت مع قيام أسرة محمد علي .

ولترك لهذا العهد مساوئه وننتقل إلى سنة ١٩٥٢ قيل قيام الثورة .. حيث نستعرض أمهات مشكلات الملكية الزراعية في الفترة السابقة عليها :

١ — عدم التناسب بين اندياد المساحة المزروعة واندباد

عدد السكان :

إن الثورة وهى تعيد إلى سواد الشعب حقه كانت قد وضعت في اعتبارها كافة للمشاكل التي عانى منها الشعب طويلاً . ومن

دراسة هذه المشاكل ، اتضح للثورة أن عدد السكان في عام الثورة أى سنة ١٩٥٢ كان ٢١ مليون نسمة وأن مساحة الأرض الزراعية التى تعيش عليها هذه الملايين هى نفس المساحة التى كان يعيش عليها أجدادنا عام ١٨٩٥ عندما كان عددهم حوالى تسعة ملايين نسمة فقط .

ومن هنا . . . وضعت الثورة فى اعتبارها أيضا أن ترسم خطة للتوسع الزراعى الرأسى بزيادة المحاصيل الزراعية والتوسع الأفقى بخلق أرض زراعية جديدة لم تكن موجوده من قبل وتعويض ضياع ٦٢ مائتا تجمدها نمو الأرض الزراعية .

## ٢ - سوء توزيع الملكية الزراعية ونتائجها :

كانت مشكلة المشاكل هى انخفاض الدخل لدى غالبية الشعب مقابل زيادتها الفاحشة فى أيدى قليلة . . . ذلك أن حالة الملكية الزراعية سنة ١٩٥٢ قبل صدور القانون تبين أن ٩٤٪ من الملاك كانوا يملكون ٣٥٪ من هذه الأراضى المنزوعة فى حين أن ٦ فى الألف منهم كانوا يملكون ٢٠٪ من هذه الأراضى . . هذه الحقيقة التى أوضحت أن الغالبية العظمى من الملاك الذين يزيد عددهم على ٢٦٤٠٠٠٠ يملكون مساحات

ضئيلة في حين أن أقلية من الملاك وعددهم ٢١٣٦ يملكون مساحات واسعة من الأراضي الزراعية تبلغ مساحتها ١٧٦٨٠١ ر١٧٦٨٠١ فداناً من مجموع الأراضي الزراعية البالغ مساحتها ٢٦١ ر٩٨٢٠٩ فداناً .

هذا التوزيع المتضارب في الأراضي الزراعية بين محترفي الزراعة لا يهدف في مجموعه إلا إلى إيجاد دعامة يرتكز عليها الإقطاع بمساندة الاستعمار للحصول على مكاسب سياسية للتحكم في مقدرات هذا الشعب .. لذلك فإن التهاافت على اقتناء الأراضي الزراعية لزيادة مناطق النفوذ أمر كانت له أهميته لخدمة هذه الأغراض وكان من الضروري أن تتأثر الأراضي الزراعية بحالة العرض والطلب التي أدت إلى ارتفاع أثمانها بشكل غير عادي الأمر الذي يشكل خطورة لا تقف عند حد ارتفاع قيمة الأراضي السوقية بل تتعداه حتمياً إلى زيادة تكاليف المعيشة لارتفاع أحد عوامل الإنتاج لضرورة الحصول على عائد من هذه الأراضي يتكافأ مع رأس المال ... ولما كانت غلة الفدان ثابتة لم تتناولها عوامل زيادة الإنتاج فمن الضروري أن يؤدي ذلك إلى زيادة أسعار الحاصلات الزراعية التي تمثل القوت الضروري للشعب . ولما كانت الدخول العامة في الدولة دون

المستوى فالضرائب الزراعية علاوة على ما كانت عليه حالتها من سوء فهي لا تؤدي إلى خدمة مجموع الشعب .

وإزاء هذا الركود الاقتصادي كان لازماً على الدولة تحقيق العدالة الاجتماعية ووضع حد للتباين الطبقي الذي يؤدي إلى عدم استقرار أوضاع المجتمع ، وإبعاد السيطرة والاحتكار عن مصادر الإنتاج بتفضيل مصلحة المجموع على مصلحة الفرد دون وجود مجال لقيام مجتمع اقطاعى تهدر فيه حقوق الغالبية . .  
وفضلاً عن ذلك توفير حياة سياسية حقيقية لغالبية الشعب بتوفير مصادر للرزق تكفل عدم التحكم في الحرية السياسية .

لقد كان من آثار تركيز الملكيات في أيدي قليلة حرمان عدد كبير من العاملين في الأرض من حيازتها مما أدى إلى انخفاض مستوى الإنتاج الزراعي لعدم الاهتمام بالفلاحة التي أصبحت لا تحقق للعاملين فيها إلا العيش في مستوى الكفاف .

وقد عبر ميثاقا الوطني عن صورة الحياة في الريف قبل ثورة ١٩٥٢ في سطور قليلة فقال : « كانت الأسرة المالكة الدخيلة تحكم بالصلحة والهوى وتقرض المذلة والخنوع وكان الاقطاع يملك حقوله ويحتكر لنفسه خيراتها ولا يترك للملايين



الفلاحين العاملين عليها غير المهشم الجاف المتخلف بعد الحصاد .  
« إن ثورات الفلاحين ضد استبداد الاقطاع وصلت إلى حد  
الاشتباك المسلح بين الذين ثاروا على عبودية الأرض وبين سادة  
الأرض المتحكمين فيها وفي أقدار الذين ارتبطت حياتهم بها منذ  
أقدم العصور . . وإن كانوا منذ أقدم العصور قد حرموا منها .  
فإذا كان الإقطاع هو القوة الاقتصادية التي تسود بلداً من  
البلدان فمن الحق أن الحرية السياسية في هذا البلد لا يمكن أن  
تكون غير حرية الاقطاع .

إنه يتحكم في المصالح الاقتصادية ويملي الشكل السياسي  
للدولة ويفرضه خدمة لمصلحه » .

وفي موضع آخر جاء به :

« إن ملايين الفلاحين حتى من ملاك الأرض الصغار طعنهم  
الإقطاعيات الكبيرة لسادة الأرض المتحكمين في مصيرها ولم  
يتمكنوا على الإطلاق من تنظيم أنفسهم داخل تعاونيات تمكّنهم  
من المحافظة على إنتاج أرضهم وبالتالي تعطيهم القدرة على الصمود  
وعلى إسماع صوتهم للأجهزة المحلية فضلاً عن قصور الحكم  
في العاصمة » .

### ٣ — معرفة المالك بالمستأجر :

يتمتع ملاك الأراضي الزراعية نظراً لتركيز الملكية الزراعية في مصر بقوة احتكارية تجعلهم في مركز أقوى من صغار المستأجرين لذلك لا يتوفر التكافؤ بينهم في المساومة فيملئ الملاك إرادتهم على المستأجرين عند تقدير فئات التأجير ويالفون في دفعها للحصول من هؤلاء المستأجرين على أكبر نصيب من غلة الأرض مما أدى إلى ضالة دخل المستأجر الصغير الذي انحط مستوى معيشته وصار نهياً للأمراض وغداً غير صالح للاستقلال بخدمة الأرض المؤجرة فاتمى به الحال أن يكون أقرب إلى العامل الأجير منه إلى المستأجر المستقل .

ونتيجة لذلك انخفضت دخول أغلبية أفراد الشعب مقابل ارتفاعها ارتفاعاً فاحشاً بالنسبة لفئة قليلة .

### الحرية والسياسة :

وكانت العلاقة بين المالك والمستأجر لا تقتصر على الأرض بل تعداها إلى الحرية الشخصية .

لقد كان الإقطاع يملك كل شيء . . . حتى الحرية الشخصية

لعميد الأرض ... الفلاحين . إن حرية ممارسة الحقوق السياسية  
من غير لقمة العيش وضمانها فقدت كل قيمة .

ونعود إلى الميثاق :

« .. تحت هذه الظروف أصبح حق التصويت من غير حرية  
لقمة العيش وضمانها أمام ثلاثة احتمالات :

١ — في الريف كان التصويت إجباريا للفلاح لا يقبل  
للمناقشة . فلم يكن يملك إلا أن يعطي صوته للإقطاعي صاحب  
الأرض وفق مشيئته أو يواجه تبعات العصيان وأولها أن يطرد  
من الأرض التي يعمل فيها بما لا يكاد يكفي لسد جوعه .

٢ — ... كان شراء الأصوات يمكن رأس المال المستغل  
من أن يأتي بأعوانه أو بمن يضمن ولاءهم لمصلحه .

٣ — لم تتورع المصالح الحاكمة في كثير من الظروف أن  
تلجأ إلى التزوير إذا ما أحست بوجود تيارات متعارضة مع  
إرادتها وكانت الظروف التي تجري تحتها عمليات الانتخابات  
وفي مقدمتها اشتراط تأمين قدي باهظ تصدجهاير الشعب العامل  
حتى عن مجرد الاقتراب من لعبة الانتخابات ولم تكن إلا لعبة  
في تلك الظروف » ...

كانت الانتخابات لعبة بحق ... هذه القصة يرويها أحد رقيق أرض الإقطاعى عمر طوسون :

« كانت الأصوات المطلوبة لنجاح مرشح الإقطاعى. توزع على أربعة من الفلاحين يساقون تحت التهديد إلى لجنة الانتخابات ويدلى الأربعة بعدة ألوف من الأصوات !

« يدخل الفلاح الأول من الباب ويدلى بصوته — لصالح المرشح الإقطاعى طبعاً — ثم يخرج من الباب الآخر ليعود ليدلى بصوت جديد وهكذا تتم اللعبة !

« وكان رئيس اللجنة يعرف أن الفلاح الواحد يدلى بأكثر من ألف صوت ولكنه يتغاضى إما لأنه صنيعة وإما لأنه يتلقى عشاء فاخراً وهدايا وأموالاً من سيده الإقطاعى » . ١

**هل هذه المشكلات عن طريق الإصلاح الزراعى :**

لذلك كان من الضرورى إعادة توزيع الرقعة الزراعية بما يضمن إقامة عدالة اجتماعية فصدر قانون الإصلاح الزراعى رقم ١٧٨ فى ٩ سبتمبر سنة ١٩٥٢ لتحقيق هذا الهدف باعتباره حجر الزاوية وركنا من الأركان الأساسية التى يعتمد عليها التقدم والنهوض فى النواحي الاجتماعية والاقتصادية والسياسية ..

إن أن الإصلاح الزراعى من أهم الأساليب التى تأخذ سبيلها إلى تطوير النظم الاجتماعية فى العالم .

والإصلاح الزراعى بالمعنى المتداول قد يفسر على أنه مجرد توزيع للملكية الزراعية لصالح المزارعين أو المعلمين الذين يشكلون السواد الأعظم من شعوب الدول التى ساءت ظروف توزيع الملكية بها . . ولكن للإصلاح الزراعى تعريفا أشمل ومعنى أعمق ينطوى على ما فيه من وسائل لتحسين الإنتاج ورفع كفاية المشتغلين به أو بمعنى آخر تحسين الكيان أو البنيان الزراعى للدولة بإعادة تنظيمه والوصول به إلى أفضل المستويات .

كما أن الغاية من هذا النظام لا تقف عند حد إعادة توزيع الأرض بل تتعداه إلى مهام وغايات أخرى كتنظيم العلاقة بين المالك والمستأجر والحد من المجالات الاستغلالية والاحتكارية فى ميدان الزراعة ، وتحسين أساليب الائتمان الزراعى . وتعديل أسس الضرائب الزراعية وتنظيم الاستغلال الزراعى وإنشاء المؤسسات الزراعية التعاونية وما إلى ذلك من الأمور التى تؤدى إلى تحسين حالة حائزى الأراضى والمشتغلين فيها مما يؤدى إلى زيادة إمكانياتهم وقدرتهم على

الإنتاج وبالتالي زيادة دخولهم مما ينعكس أثره على الاقتصاد  
القومي بصفة عامة .

واليوم ... وقد مضى على صدور قانون الإصلاح الزراعي  
ما يقرب من اثني عشر عاماً نستطيع أن نقرر جميعاً نجاحه  
في تحقيق أهدافه حتى أصبح أساساً من أسس المجتمع الاشتراكي  
الديمقراطي التعاوني .



## تطور الملكية الزراعية في مصر

ملكية الأرض كانت أملاً عزيزاً وبعيد النال طالما  
تطلع إليه الفلاحون وهم السواد الأعظم من هذا  
الشعب وظل بالنسبة لهم أقرب إلى الأحلام .

ولقد كانت الحواجز والأسوار العالية تحول دائماً بين  
الفلاحين وبين حقهم الطبيعي في امتلاك الأرض .

حواجز من الاستغلال وحواجز من الظلم وحواجز من  
العقبات التي جعلت الأصل في ملكية الأرض لطبقة بذاتها .

ولقد جاءت الثورة في عام ١٩٥٢ وصدر قانون الإصلاح  
الزراعي رقم ١٧٨ الذي حدد للملكية الزراعية على أساس حد  
أقصاه مائتا فدان وحدد القانون لإنهاء عملية الاستيلاء على الأراضي  
الزائدة فترة خمس سنوات وفي أثناء هذه الفترة تقوم اللجنة  
العليا للإصلاح بالإشراف على الأراضي للمستولى عليها .

وفي نفس الوقت أجاز القانون للمالك أن ينقل بعض ملكيته  
إلى أولاده بما لا يجاوز الخمسين فداناً للولد الواحد وذلك بحد  
أقصى قدره ١٠٠ فدان للأولاد في مجموعهم وذلك رعاية لذوى  
الأولاد .

وقد استثنى القانون بعض الحالات لأسباب تتعلق بتشجيع قيام نوع جديد من الاستثمار العقارى يؤدى إلى توسيع رقعة الأراضى المزروعة أو لضرورة اقتضاها الاستغلال الزراعى لبعض المحصولات الزراعية أو لتمكين بعض الهيئات من العمل على تحسين الإنتاج الزراعى ووفرتة بمختلف الأساليب العلمية أو لتجنيبها أثر المفاجأة بتطبيق حكم التحديد والاستيلاء على ما تملكه من أراض زراعية . أو لاعتبارات أخرى اقتضتها المصلحة العامة . ولكن وضع القانون لهذه الاستثناءات شروطاً معينة يجب الالتزام بها وتنفيذها .

كما نص القانون الصادر سنة ١٩٦٤ على أن الأراضى الزراعية المستولى عليها طبقاً للقانون ١٧٨ لسنة ١٩٥٢ والقانون ١٢٧ لسنة ١٩٦١ تؤول ملكيتها للدولة دون مقابل .

ونص القانون أيضاً على توزيع الأراضى للمستولى عليها على المعلمين وصغار الفلاحين وتوزيع الأراضى المخصصة للمرافق على خريجي المعاهد الزراعية بعد تجزئتها بصورة لا تخل بحسن الاستغلال .

كما نظم القانون القواعد التى يجب اتباعها فى تأجير الأرض الزراعية وحدد أجور العمال الزراعيين .

وهكذا جاء قانون الإصلاح الزراعى عادلاً وشاملاً ومتكاملاً



ونتيجة لتبلور الفكر الاشتراكي ووضوحه خلال السنوات التسع التي مرت على صدور القانون الأول رقم ١٧٨ لسنة ١٩٥٢م للإصلاح الزراعي واتجاهاً إلى تدوين الفوارق بين الطبقات ورغبة في توسيع قاعدة ملكية الأرض الزراعية وتحويل أكبر عدد ممكن من الأجراء إلى ملاك صدر القانون رقم ١٢٧ لسنة ١٩٦١م بتعديل بعض أحكام قانون الإصلاح الزراعي الذي يقضى بجعل الحد الأقصى للملكية الزراعية مائة فدان للشخص الواحد على أن يستولى الإصلاح الزراعي على ما زاد عن ذلك وفق القواعد والأسس المقررة .

ولما كانت الفكرة الأساسية في قانون الإصلاح الزراعي هي إتاحة الفرصة لأكثر عدد ممكن من الأجراء كي يتمتعوا بملكية الأرض فقد أصبح من اللازم أيضاً إتاحة الفرصة لأكثر عدد من الفلاحين أن يتمتعوا بإيجار الأرض فلا يبقى احتكار لفئة قليلة من الزراع أو الوسطاء الذين يؤجرونها من الباطن لصغار الفلاحين .

ولذلك صدر أيضاً قانون ينص على أنه لا يجوز لأي شخص هو وزوجته وأولاده القصر أن يحوزوا ، بطريق الإيجار أو وضع اليد أو بأي طريقة أخرى ، من الأراضي الزراعية وما في حكمها

غير الملوكة لهم مساحة تزيد على ٥٠ فداناً كما لا تجوز الوكالة في إدارة أو استغلال الأراضي الزراعية وما في حكمها فيما يزيد على هذا القدر .

### ملكية الأسرة مائة فدان :

وقد جاء بالميثاق الوطني فيما يختص بالحد الأقصى للملكية الزراعية ما يلي :

« وفي مجال ملكية الأرض الزراعية فإن قوانين الإصلاح الزراعي قد انتهت بوضع حد أعلى للملكية الفرد لا يتجاوز مائة فدان على أن روح القانون تفرض أن يكون هذا الحد شاملاً للأسرة كلها أي للاب والام وأولادهما القصر حتى لا تتجمع ملكيات في نطاق الحد الأعلى تسمح بنوع من الإقطاع . على أن ذلك يمكن أن يتم الوصول إليه خلال مرحلة السنوات الثماني القادمة وعلى أن تقوم الأسر التي تنطبق عليها حكمة القانون وروحه ببيع الأراضي الزائدة على هذا الحد بتمن نقدي إلى الجمعيات التعاونية للإصلاح الزراعي أو الغير » .

وقد فسر الرئيس جمال عبد الناصر في المؤتمر الوطني للقوى الشعبية المنعقد في شهر مايو سنة ١٩٦٢ كيفية تطبيق هذا المبدأ الوارد بالميثاق على النحو الآتي :

١ — تطبيق هذا المبدأ روعى فيه أن يتم على ٨ سنوات ،  
أى سنة ١٩٢٠ أى مع نهاية الخطوة الأولى لمضاعفة الدخل .

٢ — إن الأولاد القصر الذين يبلغون سن الرشد خلال  
الثمانى سنوات يكونون أسرة مستقلة وتكون لهم ملكيتهم  
على هذا الوضع .

٣ — إن إعادة تحديد الملكية للأرض والتحديدات السابقة  
استهدفت إزالة التصادم ، أما الآن فالفاعل السلمى يحل كل مشكلة .

٤ — إن المجلس النيابى وله سلطة التشريع يستطيع إذا أراد  
فى أى وقت أن يناقش حدود الملكية ولكن الحكومة ليس  
فى برنامجها الحالى تحديد جديد .

الاستيلاء على الأراضى الزراعية المملوكة للأجانب  
وتوزيعها على صغار الفلاحين

ورغبة فى تلافى النقص الوارد بالقانون رقم ٣٧ لسنة ١٩٥١  
الحاص بمنح الأجانب من تملك الأراضى الزراعية واستعمالا  
لسيادة الدولة وتحقيقاً لسياستها الاشتراكية فى توزيع الأراضى  
على صغار الفلاحين لرفع مستوى معيشتهم صدر القانون رقم ١٥  
لسنة ١٩٦٣ ونص فى مادته الأولى على حظر تملك الأجانب من

الأشخاص الطبيعيين والاعتباريين للأراضي الزراعية وما في حكمها من الأراضي القابلة للزراعة والبور والصحراوية ولم تستثن من هذا الحكم إلا الأراضي غير المستغلة في الزراعة فعلا قبل العمل بأحكام القانون إذا كانت داخلية في نطاق المدن وغير خاضعة لضريبة الأقطان .

والمفهوم أن القصد بالأجانب في تطبيق أحكام هذا القانون هم جميع من لا يتمتعون بجنسية الجمهورية العربية المتحدة من المصريين واستثنى القانون الفلسطينيين مؤقتا من تطبيق أحكام هذا القانون .

ورغبة في استقرار المعاملات . نص القانون على الاعتداد بعقود البيع الصادرة من الأجانب إذا كانت ثابتة التاريخ قبل يوم ٢٣ ديسمبر سنة ١٩٦١ وهو تاريخ الإعلان عن الأحكام التي تضمنها القانون .

## الاستيلاء - التعويض - التوزيع

أولاً : الاستيلاء :

القانون ١٢٧ لسنة ١٩٦١ الحد الأقصى للملكية بمائة فدان وكان على أولئك الذين يمتلكون ما يزيد عن الحد الأقصى تقديم إقرارات إلى الهيئة العامة للإصلاح الزراعي ( إدارة الاستيلاء ) عن ملكيتهم من الأراضي سواء أكانت زراعية أم بوراً وبين في الإقرار مساحة الأرض وما يريد استبقائه منها والمنشآت والأشجار والآلات الثابتة وغير الثابتة الملحقه بالأرض وذلك على النموذج المعد لذلك .

وكل شخص أصبحت ملكيته تزيد عن مائة فدان بعد تقديم الإقرار بسبب الميراث أو الوصية أو غير ذلك من طرق كسب الملكية بغير طريق التعاقد يلتزم بتقديم الإقرار سالف الذكر خلال شهرين من تاريخ علمه بقيام سبب الملكية .

قرار الاستيلاء الابتدائي :

يصدر مجلس إدارة الهيئة العامة للإصلاح الزراعي بناء على الإقرار للمقدم من صاحب الشأن قراراً بالاستيلاء الابتدائي على

الأراضي الزائدة على الحد المقرر في القانون وذلك على مسؤولية  
المقر ولا يعتبر هذا القرار استيلاء نهائياً .

### مشاكل الاستيلاء :

وقد واجهت مرحلة الاستيلاء الابتدائي مشاكل وعقبات  
أمكن للمسؤولين التغلب عليها بعد الدراسة والبحث .

### ١- أراضى المساع :

إن كثيراً من الأراضي الخاضعة للاستيلاء وجدت في حالة  
شروع بالنسبة لعدد المستحقين التي آلت ملكيتهم عن طريق حل  
الأوقاف الأهلية وعن طريق الميراث أو الشراء المشترك ، وقد  
شكلت لذلك لجان لإجراء فرز الحصة الخاضعة للاستيلاء وروعي  
عند الفرز أو القسمة قيمة هذه الأراضي حسب سبعين مثلاً  
للضريبة والنسبة العددية وموافقة الشركاء في المساع .

### ٢- أراضى الجزائر :

تبين عند الاستيلاء على بعض الأراضي الموجودة على سواحل  
النبيل وهي للسماة بأراضى الجزائر وجود عجز نتيجة لتعرضها  
لطحر النهر وأكله وقد رؤى أن يتم الاستيلاء على هذه الأراضي

بجائتها مع عدم صرف تعويض عند العجز حتى إذا ما ظهر طرح جديد خلال ثلاث سنوات يتسلم صاحبها تعويضا من مصلحة الأموال المقررة بمقدار الطرح الذى ظهر .

### ٣ - سنومات الملكية :

ووجد عند تحقيق ملكية الأراضى المستولى عليها أن بعض الملاك لم يتقدموا بالمستندات الدالة على ملكيتهم لدخولها ضمن ملكيتهم بوضع اليد لمدة الطويلة للكسبة للملكية ويقابل هذا الأمر وجود عجز في بعض الأراضى نتيجة لتعدى الآخرين عليها وغير ذلك من ادعاءات التصرف بالبيع في أجزاء من ملكياتهم للغير ... الأمر الذى يتطلب أن تتولى اللجنة القضائية بحث هذه الأمور والتثبت من صحة دعواهم .

### ثانيا : الاستيلاء النهائى وصرف التعويض :

بعد تحقيق الملكية تصدر قرارات الاستيلاء النهائى وتنتشر قرارات الاستيلاء النهائى فى الجريدة الرسمية . وتقدر قيمة الأراضى بسبعين مثلا للضريبة كما تقدر أيضاً قيمة ملحقات الأراضى المستولى عليها من منشآت وأشجار وآلات ثابتة وغير

ثابتة طبقاً للمادة الخامسة من القانون رقم ١٧٨ لسنة ١٩٥٢  
وتخطر الهيئة صندوق الإصلاح الزراعى لصرف التعويض عنها  
عند عدم قيام مانع قانونى وذلك بعد أخذ رأى مجلس الدولة .  
وقد صدر القانون رقم ١٠٤ لسنة ١٩٦٤ الذى ينص على أن  
الأراضى الزراعية المستولى عليها طبقاً لأحكام المرسوم بقانون  
رقم ١٧٨ لسنة ١٩٥٢ والقانون ١٢٧ لسنة ١٩٦١ المشار إليهما  
تؤول ملكيتها إلى الدولة دون مقابل . أما أراضى الأوقاف  
- البر الخاص - والأراضى المستولى عليها طبقاً للقانون رقم ١٥  
لسنة ١٩٦٣ والذى يحظر تملك الأجانب للأراضى الزراعية  
فلا ينطبق عليها القانون سالف الذكر بل يعوض الملاك الخاضعين  
له بسندات بفائدة ٤٪/ لمدة ١٥ سنة ويجوز للدولة استهلاكها  
نظير دفع قيمتها الاسمية .

### مآلات التوزيع :

« إن توزيع الأرض على الفلاحين يعتبر الدامة الأولى  
لأهداف الثورة ولأمال الثورة .  
ونحن حين نوزع أرضاً إنما نبني أساساً من أسس الحرية  
الحقيقية : لا الحرية الزائفة ولا الحرية الخادعة .



حين نوزع الأرض اليوم نحرر الأرض والفلاحين ونحرر الوطن ونبنى بناء شامخاً وقيم أساساً متيناً لكل مواطن من أجل نفسه ومن أجل آبائه ومن أجل اللواتين جميعاً فإذا أردنا أن تتمتع بالحرية الكاملة وأن نعيش عيشة كريمة فليحافظ الفلاحون على أرضهم هذه وليحافظوا على حريتهم وبذلك ينالون حقوقهم كاملة .

هذه كانت طريقتنا في معالجة الإقطاع .. لم نكن نهدف إلى تحويل ملاك الأرض إلى أجراء ولكن كنا نهدف إلى تحويل الأجراء إلى ملاك ..

وبهذا يكون هناك مجتمع اشتراكي ديمقراطي تعاوني .  
« جمال عبد الناصر »

وقد نظم قانون الإصلاح الزراعي رقم ١٧٨ لسنة ١٩٥٢ طريقة توزيع الأرض في المادة التاسعة منه التي تنص على مايلي :  
« توزع الأرض المستولى عليها في كل قرية على صغار الفلاحين بحيث يكون لكل منهم ملكية صغيرة لا تقل عن فدانين ولا تزيد عن خمسة أفدنة تبعاً لجودة الأرض ويشترط فيمن توزع عليه الأرض :

(أ) أن يكون مصريا بالفأسن الرشد لم يصدر ضده حكم في جريمة مخلة بالشرف .

(ب) أن تكون حرفته الزراعة .

(ح) أن يقل ما يملكه من الأراضي الزراعية عن خمسة أفدنة وتكون الأولوية لمن كان يزرع الأرض فعلا مستأجرا أو مزارعاً ثم لمن هو أكثر عائلة من أهل القرية ثم لمن هو أقل مالا منهم ثم لغير أهل القرية .

ولا يجوز أخذ الأراضي التي توزع بالشفعة » .

وتعد الهيئة العامة للإصلاح الزراعي نموذجاً خاصاً لاستمارات بحث حالة الراغبين في الانتفاع بالتوزيع تحرر بياناتها من واقع أقوالهم أو إقراراتهم ويوقع عليها منهم وتشهد بصحة هذه البيانات لجنة في كل قرية من ناظر الزراعة المختص بالإصلاح الزراعي والمعمدة والشيخ والمأذون والصراف .

والواقع أن نجاح مشروع الإصلاح الزراعي يتوقف إلى حد كبير على حسن تنفيذ عملية التوزيع التي تحتاج إلى دراسات وافية ودقيقة وضعت لها أنظمة البحث الاجتماعي والاقتصادي التي تتلاءم وأهداف قانون الإصلاح الزراعي والشروط التي

نص عليها هذا القانون في مادته التاسعة للانتفاع بالتوزيع الذى عين القانون حديه الأدنى والأعلى وما فدانان وخمسة أفدنة .

### نظام التوزيع :

تمر عملية توزيع الأراضى بمراحل عدة فتتولى لجان خاصة دراسة حالة الأراضى المستولى عليها والمستأجرين الذين يؤدون أعمالا زراعية بها فى خدمة الإنتاج وتنقسم الدراسة والبحوث فى مجموعها إلى :

### بحوث اجتماعية :

وتشمل دخل الأسرة ونفقات معيشتها وحالتها الاجتماعية على ضوء ما تستهلكه من مواد غذائية وملبس وما إلى ذلك للوقوف على النفقات المعيشية للأسرة .. وتجرى هذه البحوث فى حدود ١٠٪ من مجموع الأسر المستأجرة .

### بحوث اقتصادية :

وتشمل تقرير غلة الفدان وتكاليف الزراعة فى المناطق المختلفة على أساس الحاصلات التى ستشملها الدورة ومتوسط أسعارها وما يمكن أن تدره الوحدة من دخل .

وبعد إجراء هذه الدراسات يتم تقدير الوحدة المساحية لكل أسرة من الأمر التي تقرر تملكها مع مراعاة عامل السن كعامل هام في تقدير هذه الوحدات لتناسب المساحة الموزعة تماماً مع تكاليف معيشتها . ولسنا في حاجة إلى شرح الطريقة التي يتم بها تقسيم الأراضي المستولى عليها إلى الملكيات الجديدة داخل الدورة المقترحة ولكن يلاحظ أن تكون الوحدات المساحية الموزعة أقرب ما تكون إلى السكن الخاص لكل منتفع حتى لا يؤدي ذلك إلى انتقاص أى مقوم من مقومات زيادة الإنتاج .

#### المساحة الموزعة :

بعد هذا العرض السريع لنظام توزيع الأراضي المستولى عليها يجدر بنا أن نشير إلى أنه حتى نهاية عام ١٩٦٣ تم توزيع الآتى :

#### أولاً : بالنسبة لتوزيع الأراضي المستولى عليها :

بلغت مساحة الأراضي المستولى عليها تطبيقاً لقوانين الإصلاح الزراعى بما فى ذلك أراضى الأجانب المستولى عليها وأراضى الأوقاف ٩٤٤٤٨٧ فداناً .

وزع منها على المنتفعين بالتقليك حتى عام ٦٢ مساحة قدرها ٤٣٢٨٨٢ فداناً .

انتفع من هذا التوزيع ١٦٦٧٧٩ أسرة — وبلغ مجموع أفرادها ٨٣٣٨٩٥ مواطناً .

بالإضافة إلى ما سيتم توزيعه اعتباراً من شهر يوليو سنة ١٩٦٣ وتبلغ مساحته ١٩٥٢٥٥ ر ١٩٥ فداناً ينتفع بها ٦٥٠٨٣ أسرة قوامها ٣٢٥٤١٥ مواطناً .

وبذلك يكون مجموع أراضي الإصلاح الزراعي الموزعة حتى نهاية سنة ١٩٦٣ ١٣٧١٢٧ ر ٦٢٨ فداناً انتفع بها ٢٣١٨٦٢ أسرة قوامها ١٥٩٣١٠ مواطنين كانوا أجراء وأصبحوا ملاكاً . أما باقي المساحة للمستولى عليها وقدرها ٣١٦٣٥٠ فداناً فيرجع أسباب عدم توزيعها إلى ما يأتي :

١٧٧٠٠ فدان بساتين اتخذت الوزارة بشأنها إجراءات تكون شركة اقتصادية لحين استغلالها والمساهمة في زيادة صادرات الجمهورية من الفواكه المصرية .

١٦٥٤١٦ فداناً من الأراضي البور التي لم يتمكن ملاكها الأصليون من استغلالها وتجري الوزارة

استصلاحها وقد أمكن حتى الآن استصلاح  
٤٧١٢٢ فداناً من هذه المساحات وجارى  
استمرارها للوصول بها إلى الحد الإنتاجي  
قبل توزيعها .

١٨٦٧٣ فداناً أراض ضعيفة الإنتاج — وتهوم الوزارة  
بتحسينها حتى يمكن توزيعها .

١٧٣٧٢ فداناً مخصصة للمباني والتوسع السكنى وللنافع العامة .

٩٧١٨٩ فداناً أراض عليها إشكالات قضائية وبعضها بملوك  
على الشاع وقد بلغت حالات الاعتراض على  
الاستيلاء عليها ١١٥٣٨ حالة تم الفصل قضائياً  
فى ٢١٨٢ حالة حتى عام ١٩٦٣ .

وللإسراع فى حل تلك المنازعات شكلت  
عدة لجان قانونية للفصل فى صحة تصرفات  
لللاك — قامت بالفصل فى ٣٠١٨ حالة أخرى  
وقد تم الاتفاق مع وزارة العدل على زيادة  
عدد اللجان القضائية إلى ثلاث لجان وبذا سيتم  
الانتهاء من باقى القضايا فى عامين على الأكثر  
وتوزيع الأراضى التى ثبتت صحة الاستيلاء عليها .

---

٣١٦٣٥٠ فداناً

## ثانيا : بالنسبة لتوزيع الأراضى المستصلحة :

لم يقتصر التوزيع على الأراضى للستولى عليها .. بل تقوم الوزارة بتوزيع المساحات المستصلحة الجديدة والتي تبلغ درجة الإنتاج الاقتصادى .

فقد تم استصلاح مساحة ٣٣٠.٠٠٠ فدان بوادى النيل والصحارى وجارى استزراعها - بلغ منها درجة الإنتاج الاقتصادى حتى الآن ٨٧٧٠٠ فدان ، وزع من هذه المساحات حتى نهاية ١٩٦٢ مساحة ٢٧٣٢٢ فداناً - انتفع بها ٥٣١٦ أسرة قوامها ٢٦٥٨٠ مواطنا . كما تم سنة ١٩٦٣ توزيع مساحة ٦٠٣٧٩ فداناً أخرى ينتفع بتعليكها ١٨٨٧٥ أسرة قوامها ٧٢٩٧٥ مواطنا .

وتشمل المساحة السالفة الذكر ٢١٠٠٠ فدان تم استصلاحها بمنطقة كوم أمبو تم توزيعها على أهالى النوبة فور تهجيرهم تنفيذاً لمشروع السد العالى .

## توزيع الأراضى المستصلحة على عمال التراميل :

بالإضافة إلى هذه المساحات ، سيتم توزيع ١٨٠٠٠ فدان من الأراضى التى تم استصلاحها ولم تبلغ درجة الانتاج على عمال

التراجيل الذين بذلوا جهودا في استصلاحها وخريجي المعاهد الزراعية مع منحهم أجرا يوميا قدره ١٨ قرشا حتى تصل هذه الأراضي لدرجة الانتاج على أن يتم إيقاف صرف هذا الأجر بعد عامين على الأكثر .

١. جمالى الاراضى التى تم توزيعها عام ١٩٦٣ :

ويمكن إجمال المساحات التى تم توزيعها حتى أول نوفمبر

سنة ١٩٦٣ كالآتى : —

١٩٥٢٥٥ فداناً من الأراضي المستولى عليها والسلمة للإصلاح

الزراعى .

٣٩٣٧٩ فداناً من الأراضي المستصلحة التى بلغت درجة الحدية

الانتاجية .

٢١٠٠٠ فدان من الأراضي المستصلحة بمنطقة كوم أمبو

والمخصصة لتجوير أهالى النوبة .

١٨٠٠٠ فدان من الأراضي المستصلحة وزعت على عمال التراجيل

وخريجي للدارس الزراعية .

---

٢٧٣٦٣٤ مجموع المساحات التى تم توزيعها عام ١٩٦٣

بخلاف ٦٤٠٠٠ فدان وزعت سنة ١٩٦٤



## عملية التوزيع :

ويجرى توزيع الأطينان المستولى عليها تنفيذاً للرسوم  
بقانون رقم ١٧٨ لسنة ١٩٥٢ للإصلاح الزراعى والقوانين  
المعدلة له وفقاً لقواعد يمكن إجمالها فيما يلى :

### أولاً : مخصصات الأراضى للتوزيع :

تقوم مناطق الإصلاح الزراعى الإقليمية بمخصص الأراضى  
للمستولى عليها التى تكون صالحة للتوزيع وتعد البرنامج السنوى  
العام للتوزيع ثم يعرض على مجلس إدارة الهيئة العامة للإصلاح  
الزراعى لإقراره ويبلغ البرنامج إلى الإدارات المختلفة والرقابات  
والمناطق الإقليمية لتقوم كل منها فى حدود اختصاصها بتنفيذ  
ما يتعلق بها منه .

### ثانياً : لجانه البحث :

٢ — تتولى أعمال لجان البحث على الطبيعة فى كل قرية  
لجان محلية تشكل برئاسة الباحث الاجتماعى المختص بإدارة التوزيع  
وعضوية كل من : ناظر زراعة الإصلاح الزراعى التابعة لها  
الأراضى محل التوزيع ومندوب من المحافظة يعين بقرار من

المحافظ وعمدة القرية وشيخ القرية وشيخ العزبة ومأذون القرية وصرافها، ومندوبين عن أهالى القرية يصدر بتعيينهما قرار من المحافظ إذا لزم الأمر على أن يراعى اشتراك اللجان القروية لقرى البحث .

## ٢ — إعداد المواظنين :

وتعلن اللجنة فى محال الإقامة التى يتم تحديدها على الوجه المتقدم عن وجود مساحات للتوزيع وينبه على كافة المواظنين المقيمين فى القرية ويرغبون فى الاستئجار التقدم إلى اللجنة فى مقر انعقادها وذلك خلال مدة معينة تحددها اللجنة فى الاعلان بحيث لا تقل مدة قبول الطلبات عن ثلاثة أيام .

وتتولى اللجنة تسجيل البيانات التى يدلى بها من يتقدم إليها من طالبي الانتفاع بالتوزيع بشكل صريح وواضح فى الجداول المعدة لذلك . ويوقع طالب الانتفاع على البيانات الخاصة به ويوقع كل من أعضاء اللجنة فى نهاية كل جدول مع ذكر أسمائهم واضحة . وبعد جمع البيانات اللازمة يقوم رئيس لجنة البحث والباحث الاجتماعى بتصفية طالبي الانتفاع على أساس أن يستبعد من الانتفاع الجديد :

- (أ) ذوو الملكيات الخاصة التي تبلغ قدامين فأكثر .  
 (ب) ذوو للمهن والوظائف أيا كان نوعها .  
 (ج) جميع ذوى السوابق وزوجاتهم .  
 (د) جميع من سبق انتفاعهم بأنفسهم أو ضمن عائلات  
 ذويهم .

وفي جميع الأحوال يراعى عند تقدير عدد أفراد أسرة طالب الانتفاع بالتوزيع أن تكون طبيعة تكوينها بحيث لا يدرج في الاستمارة منها إلا طالب الانتفاع وزوجته وأولاده ووالديه إذا كان هو العائل الوحيد وليس لها مصدر رزق آخر .

### أفضليات التوزيع :

ويكون ترتيب أفضليات التوزيع وبشرط توافر سائر الشروط المقررة للانتفاع بالتوزيع كالاتي :

أولاً : تكون الأولوية في الانتفاع بالتوزيع للمستأجرين واضعى اليد وفقاً للكشوف الرسمية المعتمدة من منقطة الاصلاح الزراعى الاقليمية المختصة .

ثانياً : تكون الأولوية في التوزيع بين المنتفعين الجدد بعد ذلك لأفراد قواتنا المسلحة في اليمن ممن أدوا يسالة وشرف

أسمى واجب قومي بتضحياتهم في سبيل حق الشعب العربي باليمن  
في الحصول على حياة حرة كريمة وفقاً للترتيب الآتي :

١ — لأسر شهداء أفراد القوات المسلحة في الجمهورية  
العربية اليمنية .

٢ — لأسر للصايين من أفراد القوات المسلحة في الجمهورية  
العربية اليمنية .

٣ — لأسر من حارب من أفراد القوات المسلحة في الجمهورية  
العربية اليمنية .

ويقصد بالأسرة في هذه الحالات أسرة المجند نفسه أو والديه  
وإخوته الذين يقيمون معاً في معيشة واحدة .

٤ — لمن تزعت ملكياتهم الخاصة من الأراضي الزراعية  
لنفع عامة بنفس الزمام الذي يجري فيه التوزيع .

٥ — للخدمة السائرة بالإصلاح الزراعي وخفرائه التابعين  
للجمعيات التعاونية للإصلاح الزراعي . بشرط أن تكون  
وظائفهم قد ألغيت وأن تنهى خدمتهم فعلاً قبل تسليم الأرض  
للوزعة عليهم .

٦ — لجنود القوات المسلحة الذين تم تسريحهم منذ ٢٣ يوليو  
سنة ١٩٥٢ حتى تاريخ التوزيع .

٧ — للأكثر عائلة والأقل مالا من المقيمين في محلات الإقامة  
التي يتقرر انتفاع المقيمين فيها .  
ثالثاً : تكون الأولوية عند توزيع الأراضي السليمة من وزارة  
الأوقاف إلى الهيئة العامة للإصلاح الزراعي طبقاً للقانون رقم ٤٤  
لسنة ١٩٦٢ لمن تتوافر فيه الشروط المقررة للانتفاع بالتوزيع  
من المستأجرين واضعي اليد ثم لمن تتوافر فيه شروط التوزيع  
من أسرة الواقف المستحقين في الوقف من ريع الأراضي التي  
يجرى توزيعها ثم لبقية الأفضليات للنصوص عنها في البند «ثانياً»  
السابق ذكره .



## تنظيم العلاقة بين المالك والمستأجر

سبتمبر عام ١٩٥٢ صدر قانون الإصلاح الزراعي  
هادفاً إلى تحقيق رسالة اجتماعية اقتصادية بناءً  
وتنظيم أوضاع طامعاً منها الفلاح — المالك الحقيقي للأرض ،  
وكان من أهدافه الهامة إيجاد تنظيم سليم للعلاقة بين المالك  
والمستأجر للأراضي الزراعية سواء أكانت إيجاراً أم مزارعة .  
فعنى هذا القانون بأن يشمل المواد الهادفة إلى تحقيق هذا التنظيم .  
ولما كانت مساحة الأراضي الزراعية المؤجرة تبلغ نحو  
ثلاثة ملايين فدان تقريباً أى حوالى نصف الرقعة المزروعة بالبلاد  
وأن كثيراً من صغار الزراع يعتمدون بصفة رئيسية فى معاشهم  
على ما تدره تلك الأقطان المؤجرة إليهم من ريع . ولا شك  
أنه لولا تدخل المشرع بالنص على تنظيم العلاقة بين المالك  
والمستأجر لحزمت الكثرة الغالبة من صغار الزراع الذين  
يستأجرون تلك المساحة الكبيرة من الأراضي الزراعية من مصدر  
رزقهم الوحيد وما يترتب على ذلك من خفض مستوى معيشتهم  
وانتشار البطالة بينهم فى الوقت الذى تسعى فيه الدولة إلى توفير  
دخل معقول لكل مواطن .

وفي تجربة العشر السنوات في مجال تطبيق هذا القانون لاحظت أجهزة وزارة الإصلاح الزراعي وجود بعض الثغرات في هذه المواد حالت دون تحقيق كامل لبعض ما تضمنه القانون من أهداف وممحت في الوقت ذاته بتلاعب البعض مؤدياً ذلك إلى سوء استغلال للمستأجر وإهدار بعض الحقوق التي سعى القانون إلى تمكينه من الحصول عليها .

لذلك صدرت قوانين متتالية لتنظيم هذه العلاقة لسد الثغرات التي ظهرت في مجال تطبيق القانون حتى يتحقق هدف قانون الإصلاح الزراعي كنظام اشتراكي مؤدياً رسالته الاجتماعية الاقتصادية برفع مستوى معيشة الطبقات الكادحة وتحقيق أسباب الاستقرار لهم .

وتبين أن تلك الثغرات تتجمع بصفة خاصة في نظام تأجير الأراضي الزراعية وتتضح أغلبها من البنود التالية :

١ — مخالفة أحكام المادة (٣٣) من قانون الإصلاح الزراعي التي تحدد الحد الأقصى للإيجار بسبعة أمثال الضريبة وذلك بأن يتقاضى المؤجر من المستأجر — علاوة على الأجرة القانونية مبلغاً إضافياً دون أن يكون هناك دليل كتابي على ذلك .

٢ — يرفض بعض المؤجرين إعطاء مخلصات للمستأجرين

عما يتقاضونه منهم خصما من أصل الإيجار وما يترتب على ذلك أحيانا من تكرار مطالبة المؤجر بهذه المبالغ .

٣ — ويحدث أحيانا أن يلتزم المالك بالأجرة القانونية ، ولكنه يتحايل عليها عن طريق آخر هو المبالغة في تقدير المصاريف الإضافية التي يلتزم بها المستأجر كمصاريف الحفر والرى بالآلات ومصاريف تطهير المراوى والمصارف المشتركة بين المستأجرين واستعمال الآلات الميكانيكية وغير ذلك ويساعد المالك على ذلك خلو القانون من أحكام تحدد هذه المصروفات تحديدا واضحا .

٤ — التحايل في تحديد ما يخص المساحة المؤجرة من المنافع ، كما في حالة زراعة المالك لجزء من أطيانه على الذمة وتأجيره للجزء الآخر ويحمل الجزء المؤجر من المنافع بنسبة تزيد عن النسبة الحقيقية التي تخصها .

ونظرا لعدم وجود أحكام ملزمة تحدد التزامات كل من المالك والمستأجر في نظام المزارعة فقد أثبت العمل كثيراً من حالات الخروج على حكم النص المشار إليه بأن يحصل المالك من ريع الأرض المؤجرة على أكثر من نصيبه القانوني .

٥ — كما أثبت العمل أن اللجان المنشأة بالقانون رقم ٤٧٦



لسنة ١٩٥٣ في المراكز للفصل في المنازعات الخاصة بامتداد عقود الإيجار الخاصة بالأراضي الزراعية لم تؤد رسالتها كما ينبغي ويرجع ذلك إلى عيب في تشكيلها إذ أنها مشكلة برياسة وكيل نيابة ، وهو في الغالب مثقل بأعباء وظيفته الأصلية مما لا يترك له مجالاً لعقد هذه اللجان في مواعيدها والنفاذ إلى طبيعة المنازعات المعروضة على تلك اللجان ، الأمر الذي أتاح لممثل الملاك في اللجان الحصول على قرارات غير عادلة .

٦ — يلجأ بعض الملاك إلى تغيير نوع الإيجار أثناء مدة التعاقد على الوجه الذي يحقق لهم أكبر المصلحة وذلك على حساب المستأجر كذلك لاحظت الوزارة أن مقتضى أحكام القانون رقم ٨٤ لسنة ١٩٦٢ بنظام بطاقات الحيازة الزراعية هو إثبات بيانات الحيازة باسم المستغل للأرض أى الحائز الفعلي لها والقائم على زراعتها ، . . ومن المعلوم أنه إذا أمكن — في الغالب من الأمور — تحديد الحائز الفعلي فإن هذا التحديد عسير في نظام المزارعة لأن كلام المالك والشريك يعتبر حائراً فعلياً للأرض ، فضلاً عن أنه في الحالات التي لا يوجد فيها عقد مكتوب قد يثور الخلاف على من يكون الحائز الفعلي ، مما يتعذر معه تطبيق القانون رقم ٨٤ لسنة ١٩٦٢ المشار إليه .

لذلك قامت الدولة بتعديل بعض أحكام المرسوم بقانون رقم ١٧٨ لسنة ١٩٥٢ والقانون رقم ٤٧٦ لسنة ١٩٥٣ والقانون رقم ٨٤ لسنة ١٩٦٢ بما يسد الثغرات التي أوضحتها تجربة السنوات العشر في عمر الإصلاح الزراعي . وأصدرت تحقيقا لذلك القوانين المعدلة للقوانين السابق ذكرها وهي على التوالي :

قانون رقم ١٧ لسنة ١٩٦٣ ، قانون رقم ١٤٨ لسنة ١٩٦٢ والقانون رقم ١٤٥ لسنة ١٩٦٢ وفيما يلي أهم ما تضمنته القوانين الجديدة .

١ — إن العلاقة الإيجارية سواء بالنقد أو المزارعة لا بد أن تثبت بتحرير عقد إيجار بين المالك والمستأجر على أن يكون العقد من ثلاث صور إحداها للمالك والثانية للمستأجر والثالثة تودع بمقر الجمعية التعاونية الزراعية . ويقع عبء الإيداع على المؤجر ما لم يتفق الطرفان على أن يتولى المستأجر الإيداع ويثبتا اتفاقهما في العقد .

٢ — في حالة امتناع أحد طرفي العقد عن توقيعه يخاطر الطرف الآخر الجمعية التعاونية الزراعية المختصة التي عليها أن تتحقق من قيام العلاقة الإيجارية فإن ثبت لها قيامها تولت كتابة العقد من ثلاث صور توزع كما سبق ذكره . وفي هذه الحالة يلزم

الطرف الممتع عن التوقيع بأن يؤدي إلى الجمعية مصاريف إدارية بنسبة ١ ٪ من الأجرة السنوية للعين المؤجرة محسوبة بسبعة أمثال الضريبة الاصلية وبحيث لا تقل هذه المصاريف عن جنيه ولا تزيد على عشرة جنيهات وتحصل بطريق الحجز الادارى .

٣ — لا يجوز خلال مدة العقد الجمع بين نظام الإيجار بالنقد ونظام الإيجار بالمزاعة .

٤ — يجوز لمن يرغب فى تأجير أراضيه قدا أو مزارعة أن يخطر الجمعية التعاونية الزراعية المختصة بالأرض المراد تأجيرها وموقعها وتتولى الجمعية تأجيرها إلى صغار الزراع فى القرية التى تقع فى دائرتها الأرض وفى هذه الحالة يبرم العقد بين المؤجر والمستأجر تحت إشراف الجمعية وفى جميع الأحوال يجوز للمؤجرين أن يمهّدوا إلى الجمعيات التعاونية بتحصيل الإيجار مقابل مصاريف إدارية مقدارها ٦ ٪ من المبلغ الذى تحصلها .

٥ — فى حالة الإيجار بالنقد يلزم المؤجر بتسليم المستأجر مغالصة مكتوبة عن كل مبلغ يؤديه خصما من الإيجار فإذا رفض المؤجر ذلك فعلى المستأجر إيداع المبلغ أمانة فى صندوق الجمعية التعاونية

الزراعية المختصة مقابل إيصال — كذلك تثبت بيانات الحياة  
بالبطاقة الخاصة بذلك باسم السائح .

٦ — في حالة الإيجار بالمزارعة لا يجوز أن يزيد نصيب  
للؤجر عن النصف بعد خصم جميع للصروفات موزعة كالآتي :

(أ) ما يلزم به المؤجر :

١ — جميع الضرائب الأصلية والإضافية :

٢ — الترميمات الكبيرة والتحسينات اللازمة للزراعة والباني .

(ب) ما يلزم به المستأجر :

١ — جميع العمليات اللازمة للزراعة سواء أداها بنفسه  
أو بأولاده أو بماله أو بالمشية .

٢ — التسميد بالسماد البلدي .

٣ — جمع المحصول .

٤ — تطهير القنوات والمصارف غير الرئيسية .

٥ — إصلاح آلات الري والزراعة العادية .

(ج) ما يلزم به المؤجر والمستأجر صانعة :

١ — ما يلزم الزراعة من التقاوى والأسمدة الكيماوية .

٢ — مقاومة الآفات والحشرات سواء باليد أو بالمبيدات .

٣ — الرى بالآلات للبيكانكية حسب الأسعار التى تحددها  
وزارة الأشغال .

٤ — تطهير القنوات والصارف الرئيسة .

٥ — أجور الحفراء والحولة اللازمين للزراعة .

أما بيانات الحياة فتثبت بالبطاقة باسم لئالك مالم يتفق  
الطرفان كتابة فى العقد على أن تثبت باسم السئاجر .

٧ — لايحوز توقيع الحجز الإدارى على حاصلات الأرض  
لئؤجرة تهدأ أو بالمزراعة وفاء للضرائب ومستحققات بنك  
التسليف أو للجمعية التعاونية إلا بمقدار ما يخص الأرض من  
هذه الديون .

٨ — يقوم بالفصل فى المنازعات الناشئة عن العلاقة الإيجارية  
لجان مشكلة فى كل مركز من قاض يئدبه وزير العدل وعضو  
نيابة يئدبه النائب العام ومفتش الزراعة بالمركز . كما يحضر  
اجتماعات هذه اللجان مندوبون من الإصلاح الزراعى ووزارة  
الأشغال ومصلحة المساحة والجمعية التعاونية الزراعية المشتركة  
بالمركز ويصدر بتشكيل هذه اللجان قرار من المحافظ .

وتختص هذه اللجنة بالفصل فى للسائل الآتية :

(١) النظر فى جميع المنازعات للقامة أمام اللجان المشكلة

طبقاً للقانون للمنى رقم / ٤٧٦ لسنة ١٩٥٣ .

(ب) كل خلاف ينشأ حول مقدار للساحة للؤجرة وما يخصها من النافع أو حول تكاليف وأجور الري والتطهير واستعمال الآلات لليكانيكية فى أعمال الزراعة وغير ذلك من للصروفات التى يجوز قانوناً إضافتها إلى الإيجار النقدى .

(ح) كل خلاف يشور حول الالتزامات التى يتحملها كل من المالك أو المستأجر فى نظام للزراعة .

(و) كل خلاف ينشأ حول استخدام السلف النقدية أو العينية فى خدمة الأرض للؤجرة بواسطة طرف عقد للزراعة للثبنة بيانات للحيازة باسمه .

وتعقد هذه اللجئة جلستها مرة كل أسبوع على الأقل خلال الشهرين السابقين على بدء السنة الزراعية والشهر الأول منها . ثم تعقد اللجئة جلستها بعد ذلك فى المواعيد التى يحددها رئيس اللجئة طبقاً للاحتياجات للعمل .

وعلى سكرتيرية اللجئة عرض طلبات الشكاوى للقدمة على رئيس اللجئة خلال أربع وعشرين ساعة من تاريخ تقديمها وتظور للنازعة بحضور الخصوم أمامها بأنفسهم أو بوكلاء عنهم .


٩ — لا تنتظر الدعاوى الناشئة عن الإيجار مزارعة أو تقدأ

أمام أى جهة قضائية أو إدارية إذا لم يكن العقد ثابتاً بالكتابة ومودعة نسخة منه بمقر الجمعية التعاونية الزراعية .

وغنى عن القول أن تنفيذ التعديلات السابقة التى وردت بالقوانين الجديدة السابق ذكرها تضع العلاقة بين ملاك الارض ومستأجريها تحت الضوء الكافى الذى يسر لكافة جهات الإشراف وخاصة الجمعيات التعاونية قطع دابر كل محاولة للخروج على أحكام القانون ويمنع كثيراً من الإشكالات والنزاعات التى لمستها الوزارة فى مدى العشر سنوات من تطبيق القانون الأمر الذى يكفل الاستقرار المنشود ويجعل الفرصة متاحة أمام ثروتنا الزراعية للنمو والتقدم واضعين فى الاعتبار حماية العامل الأول لهذا القانون من كل استغلال أو تلاعب وهو الفلاح .



## التنظيم التعاوني

جاء بالميثاق الوطني عن التعاون مايلي :   
« إن التعاون ليس هو مجرد الائتمان البسيط الذي لم يخرج التعاون الزراعي عن حدوده حتى عهد قريب ، وإنما الآفاق التعاونية في الزراعة تمتد على جبهة واسعة .

إنها تبدأ مع عمليات تجميع الاستغلال الزراعي التي أثبتت التجارب نجاحه الكبير وتسائر عملية التمويل التي تحمي الفلاح وتحرره من اللرايين ومن الوسطاء الذين يحصلون على الجزء الأكبر من ناتج عمله وتصل به إلى الحد الذي يمكنه من استعمال أحدث الآلات والوسائل العلمية لزيادة الإنتاج ثم هي معه حتى التوزيع الذي يمكن الفلاح من الحصول على الفائدة العادلة تعويضاً عن عمله وجهده وكده المتواصل .  
إن التعاون سوف يخلق المنظمات التعاونية القادرة على تحريك الجهود الإنسانية في الريف لمواجهة مشاكله » .

### الجمعيات التعاونية لمصالح الزراعي :

التعاون للإصلاح الزراعي بمثابة الأساس العريض من البناء



الشائح والسياج الواقى لصرحه الاقتصادى من الانهيار . كما أنه بمثابة المحرك القوى من الآلة الضخمة يدفعها فى قوة نحو الإنتاج الدائم المستمر بما يقدمه من خدمات اجتماعية واقتصادية يحمى أعضاءها من الزلزل والوقوع فريسة الاستغلال ويجعلهم يعملون فى هدوء نحو مضاعفة الدخل بمختلف الوسائل والسبل .

فتكوين الجمعيات التعاونية بعد توزيع الأرض مباشرة يمكن الفلاح من الارتفاع بمزايا الإنتاج الواسع مع حصوله على قطعة من الأرض ، فربط هذه المساحات الصغيرة فى نطاق واسع يمكن من اتباع الطرق الزراعية الفنية الحديثة واستعمال الآلات وتحسين طرق الري والصرف ومقاومة الآفات . . الأمر الذى يؤدى إلى تقليل نفقات الإنتاج وتحسينه والحصول على أسعار مجزية لهذا الإنتاج ، وتعمل هذه الجمعيات التعاونية بنظام مشرف عليه يؤدى إلى التوعية مع الربط بين حاجة هذه الجمعيات وإنتاجها وبين الحاجات المختلفة للسوق الاستهلاكية وبين مآثره الدولة لازماً لدعم إكانياتها .

لهذا ربط قانون الإصلاح الزراعى رقم ١٧٨ لسنة ١٩٥٢ بين توزيع الأراضي على المنتفعين بأحكامه وثين إنشاء جمعيات تعاونية زراعية تعمل على ضم جهود الأفراد الذين آلت إليهم

ملكية الأراضى المستولى عليها فى القرية الواحدة ومن لا يملكون فيها أكثر من خمسة أفدنة لتعمل فى قوة خلاقة وتؤدى خدمات لا يمكن القيام بها بصورة فردية مشتتة .

فتكوين الجمعيات التعاونية هو الضمان الرئيسى للمحافظة على الإنتاج ورفع مستوى معيشة الفلاح بإعطائه جميع التسهيلات الاقتصادية والاجتماعية فتقدم ما يحتاج إليه من معونة فنية ومادية .

فصت المادة ١٨ من القانون على أنه « يتكون بحكم القانون جمعية تعاونية زراعية ممن آلت إليهم الأرض المستولى عليها فى القرية الواحدة ومن لا يملكون فيها أكثر من خمسة أفدنة . ويجوز بقرار من وزير الشئون الاجتماعية إنشاء جمعية واحدة لأكثر من قرية إذا اقتضت الحالة ذلك » .

كما عدت المادة ١٩ منه الأعمال التى تقوم بها الجمعيات التعاونية على النحو الآتى :

(١) الحصول على السلف الزراعية بمختلف أنواعها طبقاً لحاجات الأراضى المملوكة لأعضاء الجمعية .

(ب) مد الزراع بما يلزم لاستغلال الأرض كالبنذور والسماذ والماشية والآلات الزراعية وما يلزم لحفظ المحصولات وقلعها .

(ح) تنظيم زراعة الأراضي واستغلالها على خير وجه بما في ذلك انتقاء البذور وتصنيف الحاصلات ومقاومة الآفات وشق الترع وللصارف .

(د) بيع المحصولات الرئيسية لحساب أعضائها على أن يخصم من ثمن المحصولات أقساط ثمن الأرض والأموال الأميرية والسلف الزراعية والديون الأخرى .

(هـ) القيام بجميع الخدمات الزراعية التي تتطلبها حاجات الأعضاء وكذلك القيام بمختلف الخدمات الاجتماعية .

### مهام الجمعيات التعاونية للإصلاح الزراعي :

وتخضع الجمعيات التعاونية للإصلاح الزراعي أساساً للقواعد المقررة بالنسبة للجمعيات التعاونية بوجه عام ومع ذلك تتميز عن هذه الجمعيات الأخيرة من نواح معينة نجملها فيما يلي :

### ١ - هذه الجمعيات إقليمية أي إقليمية :

فقد نصت المادة ١٨ من القانون رقم ١٧٨ لسنة ١٩٥٢ على ما يأتي « تتكون بحكم القانون جمعية تعاونية زراعية ممن آلت إليهم الأرض المستولى عليها في القرية الواحدة ومن لا يكون أكثر من خمسة أفدنة . . . » .

## ٢ - إنه هذه الجمعيات متعددة الأغراض :

فهى لا تقوم على التخصص للحوظ فى الدول التى ازدهرت فيها الحركات التعاونية بل نراها تقوم بعملها كجمعية تسليف وجمعية توريد وتسويق وجمعية خدمات فى الوقت ذاته وقد نصت على ذلك المادة ١٩ والتى عدت الخدمات التى تؤديها هذه الجمعيات .

## ٣ - إنه هذه الجمعيات صوهرية :

فهى تعمل تحت إشراف موظف معين إذ تقرر المادة ٢٠ من قانون الإصلاح الزراعى ما يأتى :  
« تؤدى الجمعية التعاونية أعمالها تحت إشراف موظف تختاره وزارة الشؤون الاجتماعية ويجوز أن يشرف الموظف على أعمال أكثر من جمعية تعاونية واحدة » .

## بنية تكوين الجمعية التعاونية :

وهذه الجمعيات تؤسس طبقاً لنظام داخلى موحد ولا تختلف من جمعية إلى أخرى إلا فى تحديد منطقة العمل وعدد أعضاء مجلس الإدارة وطريقة انتخابهم طبقاً لنظام الدورات الزراعية

أو بالانتخاب العام وتتكون الجمعيات التعاونية من الفلاحين  
المنتفعين حتى لا يكون هناك مجال لسيطرة طبقة على طبقة .

وفي كل جمعية مشرف زراعى مسئول عن إنتاج القرية أمام  
مجلس إدارة الهيئة العامة للإصلاح الزراعى ، وكل جمعية مكفول  
لها الإمكانيات المادية والفنية فقد زودت الهيئة العامة للإصلاح  
الزراعى جميع الناطق بأجهزة هندسية وزراعية وحساسة  
ويطرية واجتماعية وإدارية . فهي أحدث مثل للتنظيم التعاونى  
لصغار الملاك . وهى تسير لمصلحة هؤلاء الملاك . وللمصلحة  
العامة للدولة .

### التنظيم التعاونى بالإصلاح الزراعى :

تتكون جمعيات الإصلاح الزراعى التعاونية من تنظيم هرمى  
يبدأ من القاعدة بالجمعيات المحلية وينتهى بالجمعية التعاونية العامة  
لإصلاح الزراعى بالقاهرة وسنشرحها فيما يلى :

#### ١ — الجمعيات التعاونية الزراعية المحلية :

وهى للمنظمة التعاونية بالقرية وتضم إلى عضويتها الأعضاء  
المنتفعين بالتملك أو التأجير فى الإصلاح الزراعى كما يجوز أن تقبل

في عضويتها من لا تريد حيازته على امتلاك خمسة أفدنة من الأفراد العاديين . يديرها مجلس إدارة مكون من خمسة أو عشرة أو خمسة عشر عضواً حسب حجم الجمعية أو عدد الدورات التي تتمثل في مجلس الإدارة ولا يمكن أن يقل عدد أعضائها عن خمسة .

## ٢ - الجمعية التعاونية الزراعية المشتركة :

وهي للنظمة التعاونية بالمنطقة الجغرافية التي يشرف على معالم الإصلاح الزراعي بها جهاز الهيئة العامة للإصلاح الزراعي والمسمى بالمنطقة .

وتضم في عضويتها جميع الجمعيات التعاونية المحلية المؤسسة بزمam للمنطقة وتساهم فيها هذه الجمعيات وما يستجد تأسيسه منها في منطقة عملها .

ويديرها مجلس إدارة مكون من ١٥ عضواً ينتخبون من بين أعضاء مجالس الإدارة للجمعيات المحلية وعلى النحو الذي حدده القرار الوزاري رقم ٣٩ لسنة ١٩٦٢ الصادر في هذا الشأن والذي يقضى بأن يكون توزيع مقاعد مجالس إدارة الجمعية التعاونية المشتركة بحيث تمثل كل جمعية تعاونية محلية بالإصلاح الزراعي بعضو واحد على الأقل وتستكمل بعد ذلك باقي القاعد من حصولوا

على أكثر الأصوات من المرشحين دون النظر إلى الجمعيات المحلية التي يمثلونها .

كما يقضى كذلك بأن تتكون هيئة للكتب فيها من رئيس وسكرتير وأمين صندوق وذلك بخلاف الجمعيات المحلية التي تتكون هيئة للكتب فيها من سكرتير وأمين صندوق ورئاسة الجلسات دورية بين أعضاء المجلس .

وطريقة تأسيسها هي نفس طريقة تأسيس الجمعية المحلية مع اختلاف عقود التأسيس فلها عقد تأسيس خاص بها .

### ٣ - الجمعية التعاونية المركزية :

وهي الجمعية التعاونية للإصلاح الزراعي بالمحافظة وتشمل منطقة عملها محافظة كاملة تضم في عضويتها الجمعيات المشتركة في المنطقة وكذا الجمعيات المحلية أيضا ويديرها مجلس إدارة مكون من ١٥ عضواً .

### ٤ - الجمعية التعاونية الزراعية العامة لمصر :

تكونت هذه الجمعية لتكون الجمعية الأم لجمعيات تعاون الإصلاح الزراعي ومقرها القاهرة وهي تتولى الآن إمداد

الجمعيات التعاونية المحلية والمشاركة باحتياجاتها التي لا تتوفر في مخازن وشون بنك التسليف الزراعى والتعاونى أو التي لا تتوفر في الأسواق المحلية فتعمل على استيرادها لحسابها وتوزيعها على الجمعيات كآلات الزراعية أو الآلات اللازمة لمقاومة الآفات الزراعية ويديرها مجلس إدارة مكون من وزير الاصلاح الزراعى رئيسا وأربعة عشر عضواً سبعة منهم من موظفى الاصلاح الزراعى يعينهم الوزير والسبعة الآخرون ينتخبون من بين أعضاء مجالس الادارة في الجمعيات التعاونية للاصلاح الزراعى .

### **عدد الجمعيات التعاونية الزراعية في الاصلاح الزراعى :**

يلغ عدد الجمعيات التعاونية في أراضى الاصلاح الزراعى ٥٦٥ جمعية محلية وهى جمعيات القرى ذاتها و ٥٠ جمعية مشتركة ولم تجر انتخابات للجمعيات للركزية بالمحافظات والجمعية التعاونية الزراعية العامة للاصلاح الزراعى بالقاهرة .

### **دور الجمعيات في النشاط الاجتماعى :**

والجمعيات التعاونية تقوم بمخدمات اجتماعية متعددة فهى تنشئ الوحدات العلاجية وتقوم بتوزيع المساعدات على أوجه



البر العامة والخاصة، وتنفق على غير القادرين في سبيل الاستزادة من العلم والمعرفة لأبناء الفلاحين ، وتوفر سبل الرزق للأسر المحتاجة والموزين .

وقد ساعدت الكثير من الجمعيات في إنشاء الخدمات العامة في مناطق عملها بالإضافة إلى الاعانات التي توزعها في المواسم والأعياد .

وتمول الجمعيات هذه الخدمات من تخصيص نسبة ٢٠٪ من صافي أرباحها السنوية للمعونة الاجتماعية .  
ورغبة في أن تكون المعونات الاجتماعية في الجمعيات التعاونية خادمة للبيئة ووسيلة لسد النقص في نواحي الخدمة الاجتماعية بالريف وحرصاً على عدم صرف أرصدة المعونة الاجتماعية في أغراض تبعد عن مجال النشاط الاجتماعي وضع نظام للتصرف في هذه الأموال يكفل مساهمة الجمعيات التعاونية في شتى ميادين الخدمة الاجتماعية بالقدر الذي يتطلبه المجتمع الريفي الذي تعمل فيه ، فقد خصص لكل ميدان من ميادين الخدمة نسبة معينة من المعونة الاجتماعية على النحو التالي :

٢٠٪ للمساهمة في المرافق العامة بمنطقة عمل الجمعية .

٢٠٪ للقاءات الثقافية والأندية الريفية .

- ١٠. / الرسوم الدراسية .
- ١٠. / للاعانات الدراسية .
- ١٠. / مكافآت تشجيعية لزيادة الانتاج .
- ١٠. / بر وزكاة بمنطقة عمل الجمعية .
- ١٠. / للمساعدة في حالات الوفاة .
- ٥. / للاشتراك في المشروعات الثقافية والصحية والاجتماعية.
- ٥. / احتياطي ( لأوجه طارئة أو لتغطية عجز في البنود السابقة ) .

وحتى يمكن الوقوف على مدى ملائمة هذه النسب للاحتياجات الفعلية لكل بند من البنود السالف ذكرها تم إنشاء سجل لرصد المعونات الاجتماعية المختلفة ويمكن من تحليل أرقامه معرفة مدى الملاءمة المطلوبة لتحقيق أهداف الخدمة الاجتماعية .

### الجمعيات كوسيلة لتوصيل الخدمات إلى الريف :

والجمعيات التعاونية تربط بين الالهالى فى القرى فى وحدات يستطيع عن طريقها توصيل كل إصلاح تعمل له الدولة عن طريق مصالحها الحكومية أو هيئاتها العامة التى تنشأ لتأدية الخدمات العامة فى الريف فضلا عن أن هذه الجمعيات تتطلع أن

تعبّر عن رغبات الأهالى فى القرى تعبيراً صادقاً عن حقيقة شعورهم بالحاجة إلى أنواع معينة من الإصلاح . فهى تثير السبيل أمام الهيئات التى تسعى إلى وضع سياسة إصلاحية على أساس من الواقع ، وتضع تحت أنظارهم ما يحتاجه الأهالى فعلاً من ضرورة الإصلاح .

### الاشترائية فى التعاون :

ومن المؤكد أن الأسلوب التعاونى يتمشى مع روح اشتراكيّتنا لأنه يهذب من النشاط الخاص ويحافظ عليه كما يسعى فى الوقت نفسه إلى تحقيق عدالة التوزيع وديمقراطية الإدارة .

### التعاون و عمالة التوزيع :

والتعاون فوائد مادية كبرى لمنع الاستغلال وسيطرة رأس المال على المجتمع وهو لا يكاد يترك مجالاً اقتصادياً أو اجتماعياً إلا خصصه لصالح المجموع وبوجه خاص مصالح صغار المنتجين وللمستهلكين بحيث تسود علاقات من التفكير لصالح الجماعة وعدالة التوزيع . والبعد عن الأنانية مع تحقيق ديمقراطية للمال والخدمات فضلاً عن توفير السلع والتخلص من شرور الوسطاء .

ويتم ذلك في إطار من المساواة ، إذ أن الأساس في توزيع الخدمات هو الفرد وإن الأساس في توزيع الأرباح هو الخدمات التي أدتها الجمعية لهذا الفرد وليس رأس ماله الذي ساهم به في الجمعية .

### التعاون والديمقراطية :

والتعاون بمجرد قيامه على أسس صحيحة واتخاذ الأساليب الحرة في التكوين والإدارة والعمل يربى الفلاح تربية ديمقراطية صحيحة ويرمى قواعد الحياة النياية السليمة فضلا عن توسيع آفاق التفكير والوعي عنده وتبصيره بحقوقه وواجباته .

وهو نظام يقوم على مبدأ الديمقراطية ويحول حقوقاً متساوية لجميع أعضاء الجمعية للنتمين إليها فهو لذلك أصلح النظم لنشر للبادئ الديمقراطية الصحيحة بين الأفراد عن طريقة ممارسة أعضاء الجمعية لحقوقهم حيث يتعلمون كيف يختارون الأشخاص الصالحين من بينهم لإدارة جمعيتهم كما يتعلم الآخرون كيف يلتزمون حدودهم وكيف يكونون رجالاً مخلصين للخدمة العامة .

### الجمعيات التعاونية أقرب إلى طبيعة البيئة المصرية :

وقد وضع لكل جمعية تعاونية نظام داخلي حسب ظروف

القرية وطبيعة البيئة وظروف الجيرة ومساحة الأرض للاستولى عليها بحيث تتمكن الجمعية من خدمة أعضائها على أحسن وجه .  
ولذلك تختلف أنظمة هذه الجمعيات من منطقة لأخرى تبعاً لتغير هذه الظروف وإن كانت تجمعها جميعاً أسس موحدة عامة هي :  
١ — وجوب تكوين المنتفعين بالتملك لجمعية تعاونية تضمهم لخدمة مصالحهم المشتركة .

٢ — تتكون هذه الجمعيات من طبقة على مستوى واحد وهي طبقة صغار الزراع الذين يملكون أراضى تتراوح مساحتها بين فدانين وخمسة أفدنة .

٣ — تعيين كل جمعية مشرف لها وتتحدد اختصاصاته ومسؤولياته في النظام الداخلى للجمعية .

٤ — اشتراك كل عضو في الجمعية برأسمال يتناسب مع الخدمات التى ستؤديها له الجمعية بمقدار سهم عن كل فدان .

٥ — مراعاة تمثيل الملاك الجدد في عضوية الهيئات الإدارية للجمعية بالصورة التى تؤديها له الجمعية .

**مهمات الجمعيات التعاونية الزراعية :**

حققت الجمعيات التعاونية الزراعية فى أراضى الإصلاح الزراعى الخدمات الآتية :

## رأس مال الجمعيات التعاونية :

أصبح عدد الجمعيات التعاونية المحلية للإصلاح الزراعي ٥٥٠ جمعية تضم جميع المتفعين بالتعميك طبقاً لقانون الإصلاح الزراعي وقد بلغ رأس مال هذه الجمعيات مع الاحتياطي مبلغ ١٣٦٥٠٣٣٥ جنيها .

وقد قامت هذه الجمعيات بخدمات كبرى للمتفعين عن طريق إمدادهم بالتقاوى والأسمدة والبيدات والكيماويات والسلف النقدية والعينية لمنع الاستغلال والسيطرة على مقدرات هؤلاء المتفعين .

وقد بلغت القيمة النقدية للخدمات الزراعية التي أدتها الجمعيات التعاونية للمتفعين خلال عام ١٩٦٢ ما قيمته ٩٥٦٠١٤٠٣٥٦ جنيها مقابل ١٦٢٨٧٨٧٨٧ جنيها عام ١٩٥٤ — أى زاد نشاطها إلى خمسة أمثال ما كانت عليه منذ ثمانى سنوات .

وفي مجال التسويق التعاونى ، تدرج نشاط الجمعيات التعاونية فى تسويق القطن تعاونياً من ١٤٠٠٠٠٠٠ جنية فى عام ١٩٥٤ إلى ١٠٨٠٠٠٠٠٠ جنية عام ١٩٦٢ بزيادة توازى ثمانية أمثال ما كانت عليه منذ ثمانية أعوام وكان ذلك حافزاً للأخذ بنظام

التسويق التعاوني للمحاصيل الأخرى ، فشمّل تسويق الحضر والفاكهة والأزهار .

ولم تقف رسالة الجمعيات التعاونية عند هذا الحد فحسب بل — تعدته إلى مجالات كثيرة أخرى منها إنشاء الفروع الاستهلاكية لتوفير الحاجات اللازمة للمنتفعين بالقرى وبلغ عدد الفروع التي قامت بإنشائها ٤٤ فرعاً جملة رءوس أموالها ٧٤٩٩٠ جنهاً — بلغت قيمة مبيعاتها خلال عام ١٩٦٢ وحده ٢٥٦٤٤٩ جنهاً .

وتقوم هذه الجمعيات التعاونية بأداء خدمات اجتماعية أخرى لأعضائها وتشمل نواحي البر والخدمات الثقافية والصحية .

### ففى مجال أعمال البر:

تحقق الجمعيات التعاونية التكامل الاجتماعى بين القيمين بمنطقة عملها بتخصيص النسب التالية من رصيد المعونة الاجتماعية:

١٠٪ لتقديم إعانات عاجلة فى حالة الوفاة .

١٠٪ لمعاونة المحتاجين من الأرمال والعجزة بإعانات شهرية

### وفى مجال الخدمات الثقافية:

تخصص الجمعيات ٣٠٪ من المعونة الاجتماعية لخدمات المرافق

العامة — مثل توفير دور العلم والأندية الريفية ووسائل الإعلام والثقافة .

وقد أنشأت الجمعيات ٧٨ نادياً ريفياً ومكتبة ومركزاً للاستعلامات مزوداً بأجهزة التليفزيون .

كما تخصص الجمعيات ١٠ ٪ / إعانات شهرية لمعاونة الطلبة . كما أن هذه الجمعيات تعاون أبناء المنتفعين للحصول على أرقى درجات العلم وعدد كبير منهم بالجامعات الآن .

أما في مجال الحرمات الصحية .

فقد تم الاتفاق مع وزارة الصحة على إنشاء وحدات صحية في حدود ٢٥٠٠ جنيه للوحدة تتحمل الجمعية تكاليف الانشاء إذا بلغ عدد الأسر الاعضاء في منطقة عملها ٥٠ ٪ / فأكثر وتقوم وزارة الصحة بتأنيثها وإدارتها .

وقد بلغ مجموع الوحدات الصحية التي ساهمت الجمعيات في إنشائها هذا العام ٣١ وحدة — ساهمت فيها بمبلغ ٣٨٧٨٠ جنيهاً — يستفيد منها خمسة آلاف أسرة وذلك بخلاف الوحدات التي أنشئت في السنوات السابقة .



## وفي مجال وسائل الري :

قامت الجمعيات بتحسين وسائل الري والصرف فحفرت المصارف وطهرت الموجود منها وعممت الآبار الارتوازية في كثير من المناطق لزراعة الأرز وزيادة إنتاج القطن .

## وفي مجال الخدمات الآلية :

قامت الجمعيات بشراء الجرارات والآلات الزراعية الحديثة واستخدامها في جميع العمليات الزراعية بطريقة جماعية مما يسر خدمة الأرض بتكاليف تقل عن الخدمة الآلية المماثلة بما يقرب من ٥٠٪ إلى ٦٠٪. وأمكنها عن طريق آلات الري توصيل المياه للأعضاء بالقدر اللازم وفي اللواعيد المحددة وكان من نتيجة ذلك أن زاد الإنتاج زيادة ملحوسة .

## وفي مجال تنمية الثروة الحيوانية :

بدأت الجمعيات في أداء رسالتها في هذا الصدد عن طريق التأمين على الماشية وأقامت مراكز لرعاية الحيوان طبياً وتم توزيع عجول للتربية على الفلاحين بالتقسيط على مدى خمس سنوات كما تم توزيع أكثر من مليون دجاجة من الدواجن الأجنبية الممتازة في إنتاج اللحم والبيض .

ثم كان مشروع ناصر الذى يهدف إلى توزيع اللاشية على الفلاحين الذين لم يستفيدوا من توزيع أراضى الإصلاح الزراعى بإعطاء كل فلاح جاموسة تدر عليه دخلاً مساوياً لدخل فدان من أخصب الأراضى الزراعية وينقسم المشروع إلى قسمين : أولهما : مشروع الترية وهو مشروع عمل محطات لترية اللاشية الممتازة والسلالات الجيدة منها فى أراضى الإصلاح الزراعى وهذه المحطات تعمل على زيادة عدد اللاشية الممتازة وتربيتها بأحسن الطرق حتى تصل إلى السن التى يجوز فيها توزيعها على الفلاحين . وتوزيع عشائر لتتحقق للفلاح فائدة سريعة . هذا علاوة على عمل المحطات من ناحية إجراء عمليات التحسين الوراثى والانتخاب للسلالات الممتازة .

وثانيهما : مشروع التوزيع وهو توزيع اللاشية على الفلاحين الذين تطبق عليهم شروط معينة ويقوم كل فلاح توزيع عليه اللاشية بالتأمين عليها لدى الجمعية التعاونية فإذا تفتت اللاشية المؤمن عليها تدفع له الجمعية التعاونية بواقع ٧٥٪ من ثمنها على حسب آخر تسمين لها . وتجرى عمليات التوزيع لنعم فائدة للمشروع المجتمع الريفى بأكمله من أجل زيادة دخل الفلاحين ورفع مستواهم .

## وفى مجال الرعاية الاجتماعية :

واهتمت الجمعيات بالناحية الاجتماعية لتحسين أحوال  
أعضائها فأقامت مساكن صحية وقرى نموذجية بنواحي درين  
وإنشاص ودميرة والتوفيقية وغيرها وأصبح المجتمع الريفي  
الاشتراكي التعاوني مجتمعاً ناهضاً يخطو خطواته الأكيدة  
فى سبيل التقدم .

كذلك سارت الجمعيات فى طريق نظام التكافل الاجتماعى  
فخصصت مرتبات ثابتة للأرامل والفقراء واليتامى وأعطت  
إعانات للمسكوكين والمرضى والعاجزين عن العمل ومبالغ  
لتعويض الكوارث .

ولم يقف ذلك على جمعية بذاتها بل تعداها إلى تعاون شامل  
بين الجمعيات جميعها .

ولا تقتصر خدمات هذه الجمعيات على تقديم البذور  
والأسمدة والجرارات والسلف بل دخلت ميدان الصناعات الريفية  
كصناعات الألبان وضرب الأرز والمحالج ومصانع الأعلاف .

## بنك التسليف الزراعى :

واستعان الإصلاحيون الزراعيون ببنك التسليف الزراعى والتعاونى

فاستطاع أن يمد الفلاح بالسلف العينية والنقدية وبلا فائدة فبلغ مجموعها ٦٠ مليون جنيه تتمثل في سلف عينية كالتقاوى والأسمدة والمبيدات وشراء الآلات الزراعية .

ونجحت تجربة تحويل ٢٧ جمعية تعاونية إلى بنك للقرية ، وفي نهاية عام ١٩٦٣ سيصل عدد البنوك إلى ١٠٠ بنك .

وفي الميزانية الجديدة رصد مبلغ ٢٤ مليون جنيه للمؤسسة التعاونية الزراعية . . لتواصل خدماتها والتوسع في مشروعات المجموع الريفي .



## رعاية الدولة للفلاح

فروع الثورة بعد اثنى عشرة سنة :

التشريعات الخففة من الأعباء المالية للفلاحين :  
وفضلا عما تقدم من وضع قوانين تحدد العلاقة بين المالك  
والمستأجر لضمان استقرار المستأجرين وزيادة الإنتاج مع كفالة  
حق المالك فى الحصول على حقوقه فقد سارت السياسة العامة  
للدولة على التخفيف عن كاهل الفلاح فى حياته الجديدة عن  
طريق خفض تكاليف الإنتاج والالتزامات التى يقوم بأدائها  
لخزانة الدولة سواء أكانت أقساطا أم ضرائب فأصدرت  
الحكومة القوانين الآتية :

### ١ — القانون رقم ٢٠٥ لسنة ١٩٥٩ :

ويقضى بإعادة تقدير أثمان الأراضى المستولى عليها لتكون  
قيمتها متكافئة مع قدرتها الإنتاجية بواسطة لجان خاصة وحتى  
لا يدفع المالك الجديد ثمنا لا يتناسب مع ما يحصل عليه من ريع  
استغلال الأرض .

## ٢ - القانون رقم ١٣٨ لسنة ١٩٦٤ :

وتخفيفاً عن كاهل الفلاحين أصدر الرئيس جمال عبد الناصر القانون ١٣٨ لسنة ١٩٦٤ قراراً بقانون بتخفيض ثمن الأرض الموزعة على المنتفعين بقانون الإصلاح الزراعي إلى الربع وذلك لتكون لهم فرصة الحاضر إلى جانب فرصة المستقبل ولكي لا يتحملوا جميعاً من أجل ملكية الأرض حداً من التضحيات يثقل كواهلهم ويعفون أيضاً من أداء الفوائد عن أقساط ثمن الأرض المستحقة الموزعة عليهم .

## ٣ - القانون رقم ١٧٧ لسنة ١٩٦١ :

والذي بمقتضاه أعفى من ضريبة الأطينان كل ممول لا يتجاوز الضريبة المربوطة على أطينانه أربعة جنيهات في السنة .  
أما إذا تجاوزت الضريبة المربوطة على الأطينان أربعة جنيهات في السنة ولا تزيد على عشرين جنيهاً يعفى من أربعة جنيهات من الضريبة في السنة .

## الخدمات التي تؤديها الدولة :

تقوم الدولة بتأدية خدمات مختلفة للمنتفعين من الملاك الجدد . . وقد أدرجت في الحطة الخمسية للدولة مشروعات مختلفة

لخدمة المتفعين والعمل على زيادة إنتاجية الأراضى الزراعية  
 المملكة لهم ، ورفع مستوى معيشة المتفعين لها .  
 وقد تم فى ثلاث السنوات الأولى من الحطة تنفيذ المشروعات  
 التالية : —

عدد	جنيه
إنشاء ٤٤٧	محطة رى وصرف بلغت قيمتها ١٤١٣ر٠٠٠
	تم منها عام ٦٣ « ١٤٨ محطة »
٥٠٣	مجموعة رى تعالى قيمتها ٢١٠ر٠٠٠
	تم منها ٩٠ مجموعة عام ٦٣
٣٨	ماكينة دراس قيمتها ٥٧ر٠٠٠
	منها ١٣ ماكينة فى عام ٦٣
٣٠٠	جرار زراعى قيمتها ٦٠٠ر٠٠٠
	منها ١٧٤ فى عام ٦٣
٢٦١٨	موتور رش تم منها عام ٦٣ ألف موتور ٨٠٠ر٠٥٠
	وسائل نقل مختلفة من لوريات
	وخلافه قيمتها ٦٠٠ر٠٠٠
	ورد منها ما قيمته ١١٠ ألف جنيه
	عام ٦٣ .

٨٠٠٠ منزل للمتقنين	}	
٧٢٠ منزلاً للموظفين بالقرى		قيمتها ١٥٠٠٠ ر ١٥٠٠ ر ٤
٣٩٩ مخزن		

وعدد كبير من الباني الإدارية وللنافع العامة « مساجد ومباني جمعيات تعاونية وخلافه » تم منها عام ٦٣ ما قيمته ٨٦٦٠٣٤ جنيها .

### تحسين الأراضي الضعيفة :

كما تقوم وزارة الإصلاح الزراعي بتحسين الأراضي الضعيفة وتعديل وسائل الري والصرف بها ومعالجة تربتها . . وقد بلغت مساحة الأراضي التي تم تحسينها على هذا الوجه حتى الآن ٥٢٢١٧ فداناً تم منها مساحة ٣٧٩٩٠ فداناً خلال عام ١٩٦٣ وبلغت تكاليف تحسينها ٢٤٣٥١٨ جنيها .

وكذلك قامت الوزارة بمشروعات تطهير الترع والصارف وتحسين طرق الري والصرف بلغ مجموع ما أنفق عليها هذا العام ٢٥٠٠٠٠ جنيها .

### توزيع المواشى والدواجن

كما تقوم الوزارة بمدة مشروعات للإنتاج الحيواني والدواجن،



تهدف جميعها إلى زيادة دخل المنتفعين وصغار الزراع ورفع  
مستواهم الغذائي وزيادة خصوبة أراضيهم .

فقد تم حتى الآن توزيع ٤٦٧٤ من الماشية على المنتفعي  
الإصلاح الزراعي قيمتها ٢٦٢١٦٥ جنيتها منها ٣٤٢٨ رأساً تم  
توزيعها خلال عام ١٩٦٣ وحده .

كما تم توزيع ١٥٧٥ نعجة على المنتفعين خلال نفس العام  
بلغت قيمتها ٢٤٩٠ جنيتها و ٣٠١٤٦١٣٠ من الدواجن بلغت  
قيمتها ٣١٤٦١٣ جنيتها ، منها عدد ٦٤٦١٣٠ وزعت خلال  
عام ١٩٦٣ .

وبذلك تبلغ قيمة ماوزع على المنتفعين من المواشي  
والدواجن مبلغ ٥٧٦٧٧٨ جنيتها ما قيمته ٢٥٥٠٠٠ جنيتها  
هذا العام .

### مواشي مشروع ناصر

كما قامت الوزارة بتوزيع الماشية على صغار الزراع من غير  
المنتفعين بقوانين الإصلاح الزراعي مساهمة من الدولة في رفع  
دخولهم بطريقة سريعة مباشرة — حيث وزع حتى نهاية مايو  
سنة ١٩٦٣ عدد ٥٣٨٧ رأساً تبلغ قيمتها ٣٥٩٦٦٠ جنيتها منها  
٢٢٥٣ رأساً قيمتها ١٥٤٢١٦ جنيتها تم توزيعها خلال عام ١٩٦٣

ويلغ صافي الزيادة في الدخل السنوى التى تعود على المنتفع  
من توزيع الماشية ١٥ جنبها سنوياً .  
ومن توزيع الدواجن ١٠ جنبها سنوياً .

### أُمر تطبيق قانونه الإصلاح الزراعى على زيادة دخل المنتفعين والمستأجرين

كان الهدف الرئيسى لقانون الإصلاح الزراعى هو العمل  
على تحقيق العدالة الاجتماعية وذلك بإعادة توزيع الملكية مع  
تحديد العلاقة بين المالك والمستأجر .

ولقد كان لتطبيق هذا القانون أثر مباشر فى زيادة دخل  
أكثر من خمسة ملايين من المواطنين من المستأجرين والمنتفعين  
حتى الآن .

وباعتبار أن جميع المنتفعين بالتملك من قانون الإصلاح  
الزراعى كانوا من الأجراء أو المستأجرين فإتأ نجد أن صافى  
دخل للمستأجرين من الفدان قبل الثورة أى قبل سنة ١٩٥٢  
كان كالاتى :

متوسط الإنتاج السنوى للفدان	٤٨	١٦ أمثال الضرية ) جنبه
متوسط الإيجار السنوى للفدان	٣٩	( ١٣ أمثال الضرية )
صافى الدخل من الفدان سنوياً	٩	جنبها

## الزيادة في دخل المنتفعين بالتملك :

زاد دخل المنتفعين نتيجة لتملكهم الأراضى السنوى عليها  
زيادة كبيرة — بلغت حوالى أربعة أضعاف ونصف ما كانت  
عليه قبل التملك مما زادت نتيجة للرعاية والخدمات والإشراف  
والتوجيه العلمى السليم الذى قدمه الإصلاح الزراعى لهم إلى خمسة  
أمثال ونصف ما كان عليه دخلهم قبل الثورة .

فبعد التملك مباشرة وقبل حصول المنتفع على الرعاية  
والخدمات والإشراف والتوجيه العلمى كانت الزيادة في دخل المنتفع  
كالآتى :

متوسط إنتاج الفدان ٤٨ جنيها  
قيمة متوسط القسط السنوى بما فيه الأموال والصاريـف  
الإدارية ١٠٦٦٥ ر.جنيـهات .

صافى الدخل من الفدان سنويا ٣٧٣٣٥ ر.جنيـها  
زيادة في الدخل من الفدان الواحد قيمتها ٢٨٣٣٥ ر.جنيـها  
سنويا وبذلك فإن صافى دخل الأسرة قد زاد إلى ١١٤ جنيـها  
في العام بدلا من ٢٧ جنيـها .

ونتيجة للإشراف العلمى السليم على المنتفعين وتجميع

للساحات المملكة لهم في دورات زراعية منتظمة والتوسع في الخدمة الآلية وتحسين طرق الري والصرف ، كان لكل هذا الأثر الكبير في زيادة إنتاج الأرض المملكة . فارتفع دخل المنتفع من الفدان حالياً كما يلي :

متوسط الإنتاج السنوى بعد زيادة الإنتاج ٩٠ جنيتها « بزيادة قدرها ١٢ جنيتها ٢٥٪ » .

قيمة القسط وللصروفات الإدارية والأموال الأميرية ١٠٦٦٥ جنيهات

ويصبح دخل المنتفع من الفدان حالياً ٣٩٣٣٥ جنيتها .  
فزيادة دخل المنتفع من الفدان الواحد قدرها ٤٠٣٣٥ جنيتها عما كانت عليه قبل الثورة .

وقد أصبح بذلك صافى دخل رب الأسرة المالك لثلاثة أفدنة حوالى ١٥٠ جنيتها سنوياً .

وباعتبار أن مساحة الأراضى الموزعة والجارى توزيعها حتى نهاية عام ١٩٦٣ بلغت ٦٢٨١٣٧ فداناً وعلى أساس أن الزيادة فى الدخل من الفدان قد وصلت إلى ٤٠٣٣٥ جنيتها فتقدر إجمالى الزيادة فى دخول المنتفعين بالتمليك بمبلغ ٢٥٣٣٥٠٩٠٥ جنيهات سنوياً .

## الزيادة في دخل المستأجر :

وبتحديد العلاقة بين المالك والمستأجر التي نظمها قانون الإصلاح الزراعي وتعديلاته التي صدرت سنة ١٩٦٣ وتحديد القيمة الإيجارية بسبعة أمثال الضريبة زاد دخل للمستأجر من الفدان الواحد من ٩ جنيهات سنوياً « كما سبق ذكره » إلى ٢٧ جنهاً سنوياً — وبذلك أصبح دخل المستأجر ثلاثة أضعاف ما كان عليه قبل قانون الإصلاح الزراعي .

وتقدر الزيادة في مجموع دخول المستأجرين للأراضي للوَجْرة البالغ مساحتها ١٠٠.٠٠٠ فدان مبلغ ٥٥٨.٠٠٠ جنيه سنوياً .

وبذلك يكون مجموع الزيادة في دخول النفعين والمستأجرين بعد تطبيق قانون الإصلاح الزراعي قد بلغت ٨١٣.٥٩٠.٥٠٥ جنيهات سنوياً كان يستأثر بها الاقطاعيون ممن اتخذوا الأرض مصدراً للسلطان واتهاًباً من عرق الفلاح وكده وتعبه .

## المرحلة السياسية :

وكان من نتائج تطبيق قانون الإصلاح الزراعي أن تحرر الفلاحون من استغلال كبار الملاك ومن سيطرتهم عليهم .

وأصبحت لللكيات الصغيرة التى أسندت إلى أعداد كبيرة من  
للعمين مصدر رزق لهم ولأسرهم تؤمنهم ضد الجوع وتيسر لهم  
أن يرفعوا رءوسهم فى عزة وكرامة وثقة وإيمان بأنفسهم .  
وكان طبيعيا أن يسعى الفلاحون وقد اطمأنوا إلى مورد  
أرزاقهم واسترداد نفقتهم فى أنفسهم ، إلى تعرف ما لهم من  
حقوق وما عليهم من واجبات وأن يتجهوا إلى للمشاركة فى بناء  
المجتمع الذى يعيشون فيه جنبا إلى جنب مع سائر مواطنهم .  
ولم يعد للإقطاع منفذ يتسلل منه إلى القاعدة الديمقراطية  
الاشتراكية . . فلا مصلحة شخصية سيحققها بإشراكه فيها . .  
ولا صوتاً انتخابيا يمكنه أن يدفع فيه ثمن ، ولا قيود يهد بها  
العامل أو الفلاح لينضوى تحت لوائه ويهتف باسمه .  
وبعد أن ضمن الميثاق الوطنى للفلاحين والعمال نصف مقاعد  
التفطيات الشعبية والسياسية على جميع مستوياتها بما فى ذلك  
المجلس النيابى . بدأ الفلاحون يشاركون فى الحياة السياسية  
بلادهم بصورة إيجابية فعالة . بعد أن طال حرمانهم من تلك  
المشاركة آماداً طويلة .  
لقد وجد الفلاح لرأيه مكانا وآذانا فى المؤتمر الوطنى :  
وقف بجانب المثقفين يبدى رأيه ويجهز بهذا الرأى الذى لم ينصت  
إليه أحد منذ آلاف السنين .

## الاتحاد الاشتراكي ومنفقو الإصلاح الزراعي :

يقول الميثاق الوطني :

« إن الوحدة الوطنية التي يصنعها تحالف هذه القوى للمثلة للشعب هي التي تستطيع أن تقيم الاتحاد الاشتراكي العربي ليكون السلطة للمثلة للشعب والدافعة لامكانيات الثورة والحارسة على قيم الديمقراطية السليمة » .

وجاء في مشروع التنظيم الشعبي الذي قدمه الرئيس جمال عبد الناصر إلى المؤتمر الوطني للقوى الشعبية :

« إن الاتحاد الاشتراكي العربي يمثل الإطار السياسي الشامل للعمل الوطني وتوسع تنظيماته لجميع قوى الشعب من فلاحين وعمال وجنود ومثقفين ورأسمالية وطنية على أساس الالتزام بالعمل الوطني في ترابط وثيق بين المستويات المختلفة من قاعدة التنظيم إلى قيادته الجماعية » .

## الفلاحون والعمال :

حدد قانون الاتحاد الاشتراكي العربي نسبة العمال والفلاحين بـ ٥٠٪ على الأقل من مجموع الأعضاء طبقاً لتعريف العامل والفلاح الذي جاء في تقرير الميثاق وذلك عند تشكيل تنظيمات

الاتحاد الاشتراكي العربي من الوحدات الأساسية إلى أن يتم تكوين المؤتمر القومي العام وهو أعلى سلطة في الاتحاد الاشتراكي العربي .

والفلاح هو الذي تنطبق عليه الشروط الآتية :

١ — أن تكون الزراعة حرفته ومصدر رزقه .

٢ — أن يكون مقيماً إقامة مستمرة في منطقة عمله .

٣ — ألا يزيد ما يحوزه هو وأسرته « الزوج والزوجة والأولاد القصر » من الأرض الزراعية ملكاً وإيجاراً عن خمسة وعشرين فداناً .

٤ — ألا يكون ممن حددت ملكيتهم طبقاً لقوانين الإصلاح الزراعي .

٥ — ألا يكون من الموظفين والمستخدمين العموميين .

والعامل هو كل من تتوافر فيه شروط العضوية للنقابات العمالية . كما يدخل في حكم هذه الفئة الحرفيون الذين يعملون بأنفسهم ولا يستخدمون الغير .

ويخرج من هذا المجال مديرو الشركات والمؤسسات ومن في حكمهم وكذلك المفوضون وأعضاء مجالس إدارات الشركات والمؤسسات ما عدا المنتخبين منهم عن العمال والموظفين .



## نجاح ٤٠٠٠ مواطن من المتفعين :

وقد نجح في انتخابات عضوية اللجان الأساسية لوحداث الاتحاد الاشتراكي العربي ٤٠٠٠ مواطن من المتفعين بقانون الإصلاح الزراعي وهم سيساهمون لأول مرة في حياتهم في توجيه سياسة بلادهم ويعملون على المحافظة على ما حصلوا عليه من مكاسب وزيادتها .

## هدية العيد الحادي عشر للفلاحين :

أما هدية العيد الحادي عشر للثورة . . للفلاحين فهي مليون ونصف مليون جنيه نصيبهم في الأرباح هو عائد حقهم في أسهم الجمعيات التعاونية الزراعية .

فقد أصدر مجلس إدارة المؤسسة التعاونية الزراعية برئاسة وزير الزراعة تعليماته إلى بنك التسليف الزراعي والتعاوني لتتولى فروعه صرف أرباح الأسهم للمليون و ٤٠٠ ألف عضومن الفلاحين ابتداء من ٢٣ يوليو سنة ١٩٦٣ .

إن الأرض وحدها لم تعد للفلاحين . . بل أصبح لأكثر من ١٦ مليون فلاح ، هو تعداد سكان الريف . . للسكن النظيف والقرية النموذجية والقاعدة الشعبية وأخيراً وليس آخراً . . الأرباح .

## تطوير مجتمعنا الريفي :

والجمهورية العربية المتحدة تعمل على تطوير مجتمعنا الريفي والسير به إلى حياة أفضل فهي ترعى العديد من الشروط لزيادة إنتاجنا الزراعي ورفع دخلنا القومي وتعمل على زيادة الملاك وتوزيع الأراضي والماشية على العديمين في ربوع البلاد وأشركت العمال في أرباح الشركات والمؤسسات وكل ذلك من شأنه رفع مستوى المعيشة كخطوة أولى لتحسين حال الفلاح من الناحية الاقتصادية .

كما أن حكومة الثورة قد يسرت التعليم لجميع المواطنين في عدل ومساواة وبالمجان في جميع مراحله وأقامت العديد من الوحدات الصحية وسوف يكون لكل قرية وحدة صحية تخدم للمواطنين فيها وذلك في خطة التسمية الخمس السنوات القادمة التي تنتهي سنة ١٩٧٠ .

وبجانب ذلك فهناك هيئات أخرى تهتم بالفلاح وتعمل على توعيته بمحو الأمية وإشاعة الثقافة الصحية والقومية بين مجتمعه ، فالثقافة وبناء المجتمع ينبغي أن يسيرا جنباً إلى جنب وبقدر متماثل من القوة والكفاية لكي نوفق في إقامة المجتمع الذي يتطلب إليه الشعب والقادة .

لقد أكد ميثاقنا الوطنى حق الفلاح فى توجيه سياسة الدولة وهامى ذى الدولة قد أخذت على عاتقها النهوض بالفلاح فى جميع النواحي لإعادة ثقته فى نفسه وفتح الطريق أمامه لكى يدرك دوره ويتمتع معالم هذا الطريق .

### الفتلة وأثرها فى تطور الريف :

إن تقدم المرأة هو مقياس كل تقدم فى أى مجتمع راق فهل استفادت الفلاحة من الإصلاح الزراعى ؟

إن قانون الإصلاح الزراعى حقق المساواة بين المرأة والرجل من حيث حق الانتخاب بالتوزيع ، وقد بلغ عدد المنتفعات بالتوزيع فى منطقة دميرة مثلاً ٤١٢ سيدة .

وفى الجمعيات التعاونية التابعة للإصلاح الزراعى يسند للمرأة القيام ببعض نواحي النشاط المتصلة بالزراعة والصناعات الريفية كترية الدواجن والمناحل . وقد أثبتت الفلاحة أنها مقدمة تستفيد من الإصلاح الذى أمن لها حياة أفضل لأنه أعطى لها أو لزوجها الأرض بعد أن كان معدماً أو أجيراً .

ومن مظاهر تقدم الفلاحة أنها تعتنى بنظافة منزلها وأولادها وتقبل على إرسال أولادها إلى المدارس . . بل إنها أقبلت على الاشتراك فى الحياة العامة وشاركت فى سياسة بلدها ناجحة ومرشحة فى القاعدة الشعبية وفى الاتحاد الاشتراكي .

## زيادة الإنتاج الزراعى

محنة آفاق لمعركة الإنتاج :

لقد جاء بالميثاق الوطنى « إن هناك بعد ذلك كله ثلاثة آفاق ينبغي أن تنطلق إليها معركة الإنتاج الجبارة من أجل تطوير الريف .

أولها . . الامتداد الأفقى فى الزراعة . عن طريق قهر الصحراء والبوار . إن عمليات استصلاح الأرض الجديدة لا يجب أن تتوقف ثانية واحدة . إن الحضرة يجب أن تتسع مساحتها مع كل يوم على وادى النيل ويشهى الوصول إلى الحد الذى تصبح فيه كل قطرة من ماء النيل قادرة على التحول فوق ضفافه إلى حياة خلاقة لا تهدر هباء ولا تضيع .

إن هناك اليوم كثيرين ينتظرون دورهم ليملكوا فى أرض وطنهم والمستقبل يحمل مع كل جيل جديد أفواجا من للتطلعين بحق إلى ملكية الأرض .

والثانى . . هو الامتداد الرأسى فى الزراعة عن طريق رفع إنتاج الأرض للزراعة . إن الكيمياء الحديثة قد لمست ثوريا

طرق الزراعة وأساليبها وذلك بواسطة الأسمدة والبيدات الحشرية واستنباط أنواع جديدة من البذور .

كذلك فإن هناك احتمالات هائلة عن طريق العلم للنظم تمكن من تنمية الثروة الحيوانية بما يمنح الاقتصاد الزراعى للفلاح تدعيا محققاً .

كذلك فإن هناك احتمالات كبيرة وراء إعادة دراسة اقتصاديات المحاصيل الزراعية للأرض المصرية وتنويعها على أساس نتائج هذه الدراسة .

والثالث . . أن تصنيع الريف اتصالاً بالزراعة يفتح فيه أبعاداً هائلة لفرص العمل ، وينبنى أن نذكر دائماً أن الصناعة بالتقدم الآلى ليست فى مركز يسمح لها بامتصاص كل فائض الأيدى العاملة على الأرض الزراعية وذلك فى الوقت الذى لم يعد فيه جدال فى أن حق العمل هو حق الحياة من حيث هو التأكيد الواقعى لوجود الإنسان وقيمه .

لذلك فإن مشكلة العمالة يجب أن تجد جزءاً من حلولها فى الريف ذاته . وتصنيع الريف فضلاً عن قدرته على رفع قيمة الإنتاج الزراعى يعزز العناصر العاملة فى الحقول بقوة جديدة من العمال الفنيين العاملين فى خدمة الإنتاج الزراعى فى جميع مراحله

إن تطوير عملية الإنتاج في الريف سوف يساعد في نفس الوقت على إيجاد القوى البشرية المنظمة التي تستطيع بدورها تغيير شكل الحياة فيه تغييراً ثورياً حاسماً .

### الامتداد الأفقى فى الزراعة :

من أجل تحقيق العدالة الاجتماعية بأجل صورها . ولإعطاء الفرصة لكل مواطن فى الحصول على نصيب عادل من ثروة وطنه . . وحتى تكون هناك فرصة لتمليك من لم يملك أرضاً من الأراضى المستولى عليها — فقد كان من الضرورى التوسع فى زيادة رقعة الأراضى المزروعة وذلك لمواجهة احتياجات الزيادة المطردة فى عدد المواطنين فضلا عن توفير العمل لكل من لا يجد عملاً .

لذلك — ومنذ اللحظة الأولى للثورة — اتجه التفكير إلى استغلال كل شبر من الأرض أينما وجد وكل قطرة من المياه حيثما كانت سواء منها ما كان عن طريق مياه النيل أو كان مخزنأً ياطن الأرض منذ آلاف السنين ولم يحاول الاستفادة منه أى عهد من قبل . ولقد كان التفكير فى زيادة الرقعة الزراعية قبل الثورة أسطورة من الأساطير التى كان يتغنى بها كبار الاقطاعيين

وشركات الاستعمار . وهم الذين كانوا يملكون تلك الأراضي نظير دراهم معدودة كانت تدفع للحكومة ثمناً لهذه الأرض . وفي معظم الأحيان كانوا يأخذون هذه الأراضي اغتصاباً من الدولة دون دفع أى ثمن لها وتؤول ملكيتها لهم بعد مدة بوضع اليد ، وبالرغم من تسخير طاقات الدولة لخدمتهم فى إصلاح هذه الأراضي فإنهم لم يتمكنوا من زيادة الرقعة المزروعة إلا فى مساحة ٢٥٠٠ فدان سنوياً فى العشرين سنة السابقة للثورة .

لم تكن عمليات استصلاح الاراضى من العمليات التى يؤخذ لها أى اعتبار عند إعداد ميزانيات الدولة قبل الثورة — . فلما جاءت الثورة أدركت أن عملية استصلاح الأراضي لا بد أن تحتل للرتبة الأولى فى مشروعاتها فأدرجت لها مبالغ ضخمة فى ميزانيتها كما نص فى الميثاق على أن عمليات استصلاح الأراضي الجديدة لا يجب أن تتوقف ثانية واحدة . . . إن الحضرة يجب أن تتسع مع كل يوم على وادى النيل . وينبغى الوصول إلى الحد الذى تصبح فيه كل قطرة من ماء النيل قادرة على التحول فوق ضفافه إلى حياة خلاقة لا تهر هباء ولا تضيع .

إن هناك اليوم كثيرين ينتظرون دورهم ليملكوا فى أرض وطنهم والمستقبل يحمل مع كل جيل جديداً أفواجا من للتطلعين

بحق إلى ملكية الأرض . . . . . فعملية استصلاح الأراضي هي عملية خلق مجتمع متكامل لكل مواطن فيه نصيب عادل من ثروة وطنه متحرر من سيطرة الإقطاع وتوفر فيه جميع وسائل الخدمات التي تهيء له حياة كريمة ، والتي تسودها روح الاستقرار والطمأنينة . . . . . وبمعنى أوضح هي خلق المجتمع الاشتراكي الصحيح الذي نهدف للوصول إليه .

وبالرغم من أنه لم يكن متوفرا لدى الدولة أية امكانيات سابقة لعمليات استصلاح الأراضي ، كما لم يكن هناك من الفنيين الذين لهم من الخبرة والحبرة في تلك العمليات ما يكفي للتوسع دفعة واحدة في هذا المجال ، بالرغم من هذا — فإن الثورة قد أخذت في إعداد الأجهزة وللعدات اللازمة لعمليات استصلاح الأراضي تدريجيا حتى بلغ جملة ما تم استصلاحه حتى عام ١٩٦٠ ٧٨٠٠٠ فدان بمناطق وادي النيل بالوجهين البحري والقبلي وللمناطق الصحراوية بمعدل عشرة آلاف فدان سنوياً — أي أربعة أمثال ما كانت عليه قبل الثورة .

وبعد أن وضعت الثورة — بما أنجزته من هذه المساحة — أساسا صالحا للتوسع في استصلاح الأراضي فإنها وضعت في خطتها



للسنوات العشر برنامجاً عاجلاً يعتمد على موارد المياه الإضافية  
وآخر يعتمد على مياه السد العالي .

### البرنامج العاجل قصير الأمد:

بعد أن ارتفع معدل الاستصلاح وأصبح من الممكن التوسع  
في استصلاح الأراضي فقد قامت الثورة بوضع خطة استصلاح  
الأراضي سواء منها ما كان بوادي النيل أو بالمناطق الصحراوية  
حتى يمكن استغلال كافة موارد المياه الموجودة في الفترة ما قبل  
السد العالي وبذلك تقرر استصلاح للمساحات الآتية خلال  
الخطة الخمسية الأولى :

(١) ٥٢٠.٠٠٠ فدان بمنطقة وادي النيل بالوجهين البحري  
والقبلي وخصص لها مبلغ ١١١ مليون جنيه  
٢٠٣.٠٠٠ فدان بالمناطق الصحراوية وخصص لها مبلغ  
٦٢ مليون جنيه .

---

٢٢٣.٠٠٠ فدان جملة المساحات التي تقرر استصلاحها  
في الخطة الخمسية الأولى التي تنتهي في يونيو  
عام ١٩٦٥ .

ولم يكن تحقيق هذا البرنامج الضخم بالنسبة لما تم قبل ذلك عملاً هيناً ، إذ أن المرحلة الأولى للعمل تبدأ في مناطق جرداء لا حياة فيها ويصعب الوصول إليها أو الإقامة فيها لعدم توفر سبل العيشة بها فضلاً عن نقص معدات الاستصلاح والفنيين للتدربين على تلك المعدات لمواجهة الطفرة في زيادة معدل الاستصلاح من عشرة آلاف فدان سنوياً إلى ما يقرب من ١٥٠ ألف فدان سنوياً .

ولذلك فقد أعد برنامج التنفيذ بحيث يتزايد المعدل السنوى تدريجياً حتى يصل أقصاه في السنة الخامسة ، كما أعيد تنظيم أجهزة استصلاح الأراضي وانشئت المؤسسات والهيئات الآتية :

### ١ - المؤسسة المصرية العامة لتعمير الأراضي :

وتقوم بإعداد مشروعات استصلاح وتعمير للساحات الواقعة بمناطق وادى النيل بالوجهين البحرى والقبلى . . . كما تشرف على عمليات التنفيذ وتتولى استئراج ما يتم استصلاحه من المناطق حتى تغل إنتاجاً اقتصادياً وبعد ذلك يتم توزيع الأرض على المنتفعين .

ويتبع تلك المؤسسة هيئتان هما :

(أ) هيئة مديرية التحرير : وتشرف على مناطق مديرية التحرير .

(ب) هيئة التسمية والتعمير بمحافظة البحيرة والفيوم : وتشرف على مناطق أيسس وقوته وكوم أشيم .

## ٢ — المؤسسة المصرية العامة لتعمير الصحارى :

وتتولى إعداد وتنفيذ مشروعات استصلاح وتعمير الأراضي الصحراوية بالوادي الجديد والمناطق الساحلية الشرقية والغربية ووادي النطرون والأراضي الصحراوية للتاخة لوادي النيل كمناطق مربوط وشرق قنال السويس والنيل .

## ٣ — المؤسسة المصرية العامة لاستصلاح الأراضي :

وتشرف هذه المؤسسة على خمس شركات تخصصت في أعمال الاستصلاح وتعمل كأداة تنفيذية لمشروعات الاستصلاح للمؤسسات سالفة الذكر — وفيما يلي بيان هذه الشركات وقدرتها للتنفيذية :

### (أ) الشركة العامة لاستصلاح الأراضي : وقد أنشئت عام

١٩٦٠ وتزايدت قدرتها الإنتاجية عام ١٩٦٢ بحيث أصبحت هذا العام قادرة على استصلاح مساحة ٥٠ ألف فدان سنوياً .

(ب) الشركة العقارية للصرية : وقد كانت هذه الشركة من قبل تتولى تقسيم الأراضي البور وبيعها لصغار المزارعين على أقساط . . وقد أعيد تنظيم هذه الشركة عام ١٩٦٢ بحيث أصبحت متخصصة في عمليات الاستصلاح بقدرة إنتاجية بلغت عام ١٩٦٣ ٣٥ ألف فدان سنوياً .

(ج) شركة مساهمة البحيرة : وقد كانت هذه الشركة من الشركات المحتكرة لبعض معدات استصلاح الأراضي العتيقة البالية والتي كانت تؤجرها لكبار الإقطاعيين ، . . وقد أعيد تنظيم هذه الشركة عام ١٩٦٢ واستبدلت جميع معداتها بأخرى حديثة وأصبحت قادرة الآن على استصلاح ٢٥ ألف فدان سنوياً ، . . هذا بخلاف قيامها بعمليات التطهير وإنشاء الترع وللصارف العمومية بالكراكات ووصل إنتاجها السنوي إلى ٣٥٠٠٠٠ متر مكعب — فضلاً عن تدعيمها بعدد من الورش لتسير على نظام إنتاجي اقتصادي سليم .

(د) شركة وادي كوم امبو : وكانت تنحصر أعمالها في استصلاح بعض الأراضي بمنطقة كوم امبو وإعطائها للمزارعين سواء بالبيع أو الإيجار ثم أعيد تنظيمها عام ١٩٦٢

وتم تزويدها بالآلات الحديثة حتى بلغت قدرتها الإنتاجية ٣٠ ألف فدان سنوياً .

( هـ ) الشركة العامة للأبحاث واللياء الجوفية « ديجوا » :

وقد أنشئت هذه الشركة عام ١٩٦٠ خصيصاً لأعمال الآبار الذى كانت تتولاه من قبل شركات أجنبية لعدم وجود شركات عربية تعمل فى هذا الميدان . . وفى عام ١٩٦٢ زودت بأحدث معدات حفر الآبار من كافة الأنواع وأصبحت الآن قادرة على حفر عدد ١٦٦ بئراً ارتوازيًا سنوياً — وتعمل وزارة الإصلاح الزراعى الآن على تدعيم هذه الشركة بحيث يمكن الاستغناء تدريجياً عن الشركات الأجنبية التى تعمل فى حفر الآبار .

ونتيجة لتلك التخطيات ، وللجهود الشاقة التى يبذلها جميع العاملين فى مجال استصلاح الأراضي — فى أصعب الظروف وأشدّها قسوة — أمكن خلال السنوات الثلاث الأولى من الخطة الخمسية الأولى تنفيذ الأعمال الآتية :

١ — استصلاح مساحة ٢٠٧.٠٠٠ فدان بمناطق وادى النيل بالوجهين البحرى والقبلى حتى آخر يونيو عام ١٩٦٣ أى بنسبة ١٠٠٪/ فيما كان مقرراً طبقاً للبرنامج وسيتم خلال

العام الرابع من الحطة استصلاح ١٥٠ر٠٠٠ فدان أخرى —  
وبذلك ستصل جملة المساحة للمستصلحة في نهاية العام الرابع للحطة  
٣٥٧ر٠٠٠ فدان أى بنسبة ٧٠٪/ تقريباً من برنامج الحطة  
ومن للقرر إنهاء استصلاح باقى المساحة وقدرها ١٦٣ر٠٠٠  
فدان خلال العام الخامس الذى هو نهاية الحطة الخمسية الأولى .  
٢ — استصلاح مساحة ٤٥ر٠٠٠ فدان بالمناطق الصحراوية  
حتى نهاية يونيو عام ١٩٦٣ أى بنسبة ٧٥٪/ بما كان مقررا  
طبقا للبرنامج .

وجدير بالذكر أن للمناطق الصحراوية طابعا خاصا —  
إذ نعتد فى ريها على مياه الآبار الجوفية التى تحتاج إلى مزيد  
من الدراسات الهيدروجيولوجية حتى لا تتأثر المناطق المستصلحة  
بما قد يحدث من تغيير فى الخزان الجوفى . . . ورغم ذلك فإنه  
من للقرر إتمام باقى برنامج الحطة الخمسية خلال العامين القادمين .  
وفى هذا المجال لابد من إظهار مدى الجهد الذى بذل  
فى استصلاح المساحات سالفة الذكر خلال ثلاث السنوات الأولى  
من الحطة — وليس هناك من سبيل للمقارنة بما تم تنفيذه  
فى العشرين سنة السابقة للثورة سوى بيان الأرقام الآتية :

١ — بلغت مكعبات حفر الترع والمصارف على اختلاف

درجاتها ٠٠٠ر٠٠٠٠٠٠٠٠ ٧٥ « خمسة وسبعون مليوناً » من الأمتار المكعبة .

٢ — بلغت مكعبات التسوية وتشوين الجسور ٠٠٠ر٠٠٠٠٠٠٠٠ ١٢٥ « مائة وخمسة وعشرون مليوناً » من الأمتار المكعبة .

٣ — بلغت أطوال المواسير الحرسانية لهذه المشروعات ٠٠٠ر٢٥٠ ١ « مليون ومائتان وخسون ألفاً » من الأمتار الطولية .

٤ — بلغت محطات الري والصرف بتلك المساحات ٥٠٠ « خمسمائة » محطة تحتوى على ٢٠٠٠ « ألفين » من الوحدات تنفاوت قدرتها بين ٥٠ ، ١٥٠ حصاناً .

٥ — بلغت جملة أطوال الطرق بهذه المساحات ١٠٠٠ « ألف » كيلو متر — هذا بالنسبة لحجم الأعمال أما بالنسبة لما يخص الفدان الواحد من تكاليف إنشائية والتي تتضمن إعداد الأرض وتجهيزها لبدء عمليات الاستزراع فإن متوسط التكاليف بلغ ١١٥ جنيهها وذلك بخلاف عمليات الإسكان والتعمير والخدمات العامة ومصاريف الاستزراع الفعلية .

## الاسكان والتعمير :

إن عملية استصلاح الأراضي كما أسلفنا ليست مجرد إعداد الأرض للزراعة فحسب بل إنها تهدف أساساً إلى خلق مجتمع جديد متكامل متوافر لأعضائه المسكن الصالح والخدمات الاجتماعية على مختلف مستوياتها لتييسر لهم الإقامة المريحة دون قلق أو اضطراب .

كذلك فإن عمليات الاسكان والتعمير تسير جنباً إلى جنب مع عمليات الاستصلاح وقد أقيم بالمناطق التي تم استصلاحها حتى الآن المنشآت الآتية : —

- ( ١ ) ٨٥٠٠ مسكن للمنتفعين .
  - ( ٢ ) ١٠٠٠ مسكن للموظفين .
  - ( ٣ ) ٣٠٠ وحدة مباني عامة وهي عبارة عن مستشفيات ومدارس ومراكز بوليس ومساجد ووحدات إدارية أخرى .
- كما يجري حالياً إقامة المنشآت الآتية : —

- ( ١ ) ١٠٥٠٠ مسكن للمنتفعين
- ( ٢ ) ١١٠٠ مسكن للموظفين .
- ( ٣ ) ٣٢٠ وحدة مباني عامة وهي عبارة عن



مستشفيات ومدارس ومراكز بوليس ومساجد ووحدات  
إدارية أخرى .

وبالنسبة لما يخص الفدان من تكاليف الإسكان والتعمير  
والمرافق العامة فإننا نورد فيما يلي تفاصيل هذه التكاليف :—

٣٥ جنيها قيمة ما يخص الفدان من مساكن المتفعين على  
أساس إنشاء مسكن لكل عشرة أفدنة في المرحلة  
الأولى يزداد هذا القدر إلى ٦٠ جنيها على أساس  
إنشاء مسكن لكل خمسة أفدنة .

١٦ جنيها قيمة ما يخص الفدان من مساكن للعوظفين  
والملاحظين ويتضمن هذا المبلغ إنشاء المساكن  
اللازمة لموظفي المنشآت العامة كالمستشفيات  
والمدارس ومراكز البوليس والوحدات  
الإدارية الأخرى .

١٤ جنيها قيمة ما يخص الفدان الواحد من المباني العامة  
وهي المستشفيات والمدارس والمساجد ومراكز  
البوليس والوحدات الإدارية الأخرى .

٢٠ جنيها ما يخص الفدان الواحد من تكاليف توصيل  
مياه الشرب والكهرباء والطرق الداخلية .

٨٥ جنيها جلة ما يخص الفدان من تكاليف الإسكان

والنعمير والمرافق العامة ويزاد هذا القدر إلى ١١٥ جنيهاً في حالة استكمال المباني وتخصيص مسكن لكل خمسة أفدنة .

### برنامج طويل الأجل :

برنامج استصلاح الأراضي على مياه السد العالي : —

حيث قد تقرر استصلاح مساحة ١٢٠٠٠٠٠ فدان جديدة على مياه السد العالي التي سيبدأ الاستفادة منها خلال عام ١٩٦٥ لذلك فقد أعطت وزارة الإصلاح الزراعي كل عنايتها للانتفاع بالمياه فور تخزينها ، فقامت بدراسة مختلف المناطق على ضوء الحصر التصنيفي للتربة و انتهت بالاتفاق مع الوزارات الأخرى إلى تحديد المساحات التي يمكن استصلاحها وأعطت الأولوية لبعض المناطق وقررت البدء في العمل اعتباراً من عام ١٩٦٤/٦٣ علاوة على برنامج الخطه الخمسية الأولى في المساحات الآتية : —

(١) ٤٧٥٠٠٠ فدان بمنطقة سهل جنوب بور سعيد ومحمراء

الصالحية وقد أعد المشروع وطرح

في مناقصة عالمية تمهيداً للبدء في استصلاحها

فور البت في العطاءات .

(٢) ١٠٠.٠٠٠ فدان بمنطقة مريوط وشرق القناة وقد  
طرحت في المناقصة وجارى البت  
في المعطاءات التي قدمت عنها .

وسيسير معدل استصلاح الأراضي المرتب ريبا على مياه السد  
العالي بمعدل حوالى ١٥٠.٠٠٠ فدان سنويا خلال الحطة الخمسية  
الثانية التي ستبدأ من عام ١٩٦٥ .

ومن هذا يظهر جليا أن الدولة لم تقف عند حد قيامها  
 بتنفيذ البرنامج الضخم المقرر بالحطة الخمسية الأولى فحسب بل  
 أنها بدأت العمل فى برنامج الحطة الخمسية الثانية بمعدل كبير حتى  
 لا تترك هناك مجالا لعدم استغلال كل قطرة من مياه السد العالي  
 للاستفادة منها فى زيادة الرقعة المزروعة .

ومن هذا العرض السريع لمشروعات الاستصلاح الضخمة  
 سواء منها ما هو مرتب ربه على موارد المياه الإضافية أم على  
 مياه السد العالي والتي ستبلغ مساحتها حوالى مليونين من الأفدة  
 أى ما يعادل ثلث مساحة الرقعة المزروعة حاليا — يتضح جليا  
 مدى ما سيطرأ على الدخل الإقسمى من زيادة تقدر بحوالى  
 ٦٠.٠٠٠.٠٠٠ «ستين» مليونا من الجنيهات سنويا ، علاوة على  
 تحويل ٤٠٠.٠٠٠ أسرة قوامها مليونى مواطن من أجراء

إلى ملاك . ولو أضيف هذا القدر إلى عدد المنتفعين بالأراضي الموزعة طبقاً لقوانين الإصلاح الزراعي لأصبح عدد الأسر حوالى ٧٠٠.٠٠٠ أسرة قوامها ٣٥٠٠.٠٠٠ مواطن .

هذا بالإضافة إلى ما سيقرب على تلك الزيادة فى الرقعة المزروعة من خلق ميادين جديدة للعمل بمختلف القطاعات مما سيفتح مجالاً لاستيعاب طاقات بشرية جديدة من مختلف المهن والوظائف تسهم فى زيادة الإنتاج وتهدف فى نفس الوقت إلى مضاعفة الدخل القومى وخلق مجتمع اشتراكى ديمقراطى تعاونى تسوده روح العدالة الاجتماعية والكفاية الإنتاجية والحياة الحرة الكريمة .

**ثانياً: الاعتماد الرأسمى فى الزراعة :**

( ١ ) برنامج تحسين التربة :

وهو يهدف إلى زيادة الإنتاج الزراعى عن طريق دراسة الوسائل الخاصة بالمحافظة على خصوبة التربة من عوامل التدهور وطرق إصلاح الأراضي البور .

( ب ) برنامج تحسين الحاصلات الزراعية :

يهدف هذا البرنامج إلى تحسين الحاصلات كما ونوعاً وذلك

باستنباط أصناف جديدة وتحديد السلالات المتداولة على فترات متقاربة مع التوسع في المساحات المخصصة لإكثار أصناف التقاوى المميزة — وهذا بجانب الاستزادة من التجارب للوصول إلى أحسن المعاملات الزراعية .

### ( > ) برنامج مكافحة الآفات الزراعية :

ويتضمن إنشاء وحدات حكومية لمقاومة جميع الآفات والأمراض دوريا وعلى مدار السنة في جميع المحاصيل ولقد أنشأت خطة التسمية ١٢٠٠ وحدة مكافحة تعمل كل منها في مساحة ٥٠٠٠ فدان كما يتضمن البرنامج تقوية وتحسين وسائل تطهير الرسائل النباتية لمحطات الحجر الزراعي مع إنشاء حديقة منعزلة ويبلغ عدد الوحدات العاملة حتى يوليو سنة ١٩٦٣ ٩٢ وحدة تعاونية وحكومية علاوة على مافتح في عيد الثورة الحادى عشر من وحدات عددها ٥٨ وحدة .

وقد أنشئت في مراكز الجمهورية العربية المتحدة وحدات زراعية تجريبية تقوم بجميع الأبحاث وتطبيق تجاربها .

كما تم إنشاء ١٢٦ وحدة زراعية لنشر الخدمات الزراعية وإرشاد الفلاح نحو تطوير زراعته ونشر الوعي بين الزراع .

### (د) تحسين الري والصرف :

وذلك لتحقيق نتائج إيجابية في زيادة الإنتاج الزراعي وذلك بتوسيع المصارف الرئيسية والفرعية لرفع مستوى الأرض على مستوى الماء وسيتيح ذلك المشروع للفلاح استخدام الآلة الزراعية وتوفير أجزاء من التربة الزراعية .

### (هـ) تجميع الاستغلال الزراعي وتنظيم الدورة الزراعية :

ويهدف إلى زيادة الإنتاج الزراعي عن طريق تجميع الحيازات داخل نطاق كل قرية وتعديل نظام الاستغلال واستفاد من المشروع ٣١٢٥ قرية تقدر جملة زمامها بمحواى ٥ ملايين فدان .

ولاشك أن تفتت الحيازات يؤثر على الإنتاج الزراعي حيث أن استغلالها بالصورة الحالية يؤدي إلى فقد في الجهد العملي للفلاح ، وضباع في وسائل الإنتاج وقد جزء كبير من مساحة الأراضي بين المرافق والحدود فضلا عن صعوبة الاستغلال الزراعي واستخدام الآلات الميكانيكية أو غيرها من الأساليب الحديثة .

ويقدر الفاقد في الإنتاج في استغلال هذه الحيازات المفتتة بمحواى ٢٥ ٪ من إنتاجها الحالي .

والمعروف أن الجمهورية العربية المتحدة تتبع نظام الدورة الثلاثية في الزراعة . وتجميع الاستغلال الزراعى فى هذه الدورات يهدف إلى زراعة حوض بأكمله بمحصول واحد . فإذا اصططحنا على أن يزرع الحوض « ١ » قطعاً والحوض « ب » قحاً والحوض « ج » برسيا فإن هذه الأحواض الثلاثة المتساوية تسمى دورة زراعية منظمة . فإذا كان عدد الحائزين للحوض « ١ » مائة فلاح فإن معظمهم لا يستطيع زراعة كل أرضه بمحصول واحد وفى نفس الوقت يحتاج الفلاح إلى القمح والذرة وغيرها ولكن نظام تجميع الاستغلال الزراعى يساعد على أن يكون لكل فلاح حيازة فى كل حوض حسب مساحة أرضه فى الحوض الواحد .

والواقع أن تجميع الملكية الزراعية ، يوفر للملكيات المفتتة جميع المزايا التى تتمتع بها الملكيات الكبيرة ، كما أن يسهل استخدام الآلات فى الزراعة وخفض تكاليف الإنتاج والتبكير فى الزراعة وزيادة خصوبة التربة . وقد جاء هذا التجميع نتيجة لأبحاث طويلة قام بها رجال الإصلاح الزراعى والغرض الأساسى من هذا التجميع ، الحصول على أكبر إنتاج بأقل التكاليف مع المحافظة على حق الملكية كما أن الفلاحين فى هذا التجميع يستطيعون خدمة الأرض بسهولة .

وقد أجريت تجربة التجميع الزراعى فى قرية « نواج »  
بمحافظة الغربية وكان بها حوالى ١٥٨٥ مالكا لمساحة ١٧٥٤  
فدانا وقد اختيرت هذه المنطقة لإعطاء صورة لما يمكن أن  
يحققه التجميع فى الملكيات للفتة . وكانت النتيجة إرتفاع غلة  
الأرض .

فقد أنتج الفدان الواحد بعد التجربة حوالى ٩ قناطير من  
القطن فى المتوسط ، بعد أن كان ينتج ٤ر٣ قنطارا قبل تجربة  
التجميع الزراعى كما بلغ إنتاج الفدان من القمح ١٢ أردبا ومن  
الأرز ٤ ضرائب وسجل إنتاج الفدان من البرسيم زيادة قدرها  
٢٠٪ قبل تجربة التجميع فى القرية نفسها .

### ثالثا تصنيع الرقيق :

إن الأخذ بسياسة التصنيع الرقيق ونشر هذه السياسة على  
نطاق واسع بحيث تعم جميع القرى يعد من أهم الخطوات وأكثرها  
تأثيرا على حياة الفلاح بقدر ما تعد أساسا للإنعاش الاقتصادى  
الذى نهدف إليه . وإن رجال الاقتصاد يوصون الدول المزدهرة  
بالسكان بالاتجاه نحو التصنيع من كافة الوجوه وبأسرع ما تستطيع  
لكى توفر العمل للسكان وتخفف الضغط على الأراضى الزراعية



وفي نفس الوقت تريد من الكفاية الإنتاجية للزراعة .  
ويؤثر التوسع في الصناعات على الزراعة في نواح كثيرة  
أهمها امتصاص الفائض من عمال الزراعة ومن لا عمل لهم  
في القرية .

ويقصد بالصناعات الريفية عملية تصنيع الحامات للتوفرة  
في القرية فتزداد قيمتها نتيجة للتصنيع على أنه لا يشترط أن  
تكون هذه الحامات من إنتاج سكان القرية بل يمكن أن  
تكون من الحامات التي يسهل الحصول عليها ويقوم بتصنيعها  
الريفيون بحالة فردية أو جماعية بطريقة يدوية أو مع الاستعانة  
بالآلات البسيطة التي تقلل من التاعب الجسدية ويشترط في هذه  
الصناعات أن تكون :

١ — صناعات تسهل مزاوتها وممارستها بمعرفة القرويين  
بالمزول أو أى مكان يتخذ في القرية موطنها .

٢ — صناعات تتصل بالحامات التي تتوفر في المنطقة أو التي  
يملكها القروي نفسه ولا يحسن استغلالها على وجه اقتصادي  
وعند تصنيعها تأتي بدخل اقتصادي .

٣ — صناعات يمكن أن تروج منتجاتها للاستهلاك المحلي  
بالقرية أو يمكن أن توجد لنفسها أسواقا في المدن أو يمكن

بعد طبعها بطابع الفن الوطنى أن تشق طريقها إلى الأسواق الأجنبية .

٤ — صناعات تتوفر لها الخامات والأدوات اللازمة لها في القرية .

وهكذا يمكن أن تتطور القرية تطوراً عظيماً في عهد الثورة نتيجة اشتغال بعض الريفيين بالصناعة بعد أن عاش الفلاح المصرى حياته سجين خدعة كبرى توهمه أنه لا يصلح لغير العمل الزراعى

**دور مؤسسة التعاون الإقليمى في تشجيع الصناعات**

**الريفية والحرفية :**

وقد قامت مؤسسة التعاون الإقليمى بعمل أبحاث ومسح اقتصادى وجغرافى لكل منطقة حسب عدد سكانها وطبيعة الخامات التى فيها ، وعلى هذا الأساس تم وضع تخطيط للصناعات التى يمكن أن تقوم فى القرية ، بدلاً من تركيزها فى المدن ، وبهذا يرتفع دخل الفلاح وتتوفر احتياجاته ومطالبه .

إن القرية كانت تكابد من عملية الانتقال إلى المدينة ، سواء من ناحية الجهد أو المال أو الوقت وكان أبناءها يضطرون إلى ذلك مرغمين من أجل إصلاح حاجاتهم هناك .

هذه الحقيقة نهت إليها يد الإصلاح وهي تعوض القرية  
عمرأ طويلا من الضياع ، فوضعت من أجلها المشروعات ووزعتها  
على المحافظات .

وسيؤدى تنفيذ هذه المشروعات إلى تشغيل طاقة بشرية  
معطلة لا تجد مجالا للعمل ولذلك فإن العمال سيجدون عملا  
مستمراً خلال السنوات القادمة تمشياً مع الزيادة الطردة في عدد  
السكان وسيكون مجالا مستمراً للعمل وفي زيادة الدخل  
للطوائف المستفيدة .

وسيفيد من مشروع التصنيع الريفي نحو مليون فرد  
في نطاق السياسة العامة للدولة التي تهدف إلى إيجاد عمل لكل  
مواطن لخلق مجتمع اشتراكي ديمقراطي تعاوني .

**زيادة الإنتاج نتيجة تنفيذ قانون الإصلاح الزراعي :**

عندما صدر قانون الإصلاح الزراعي في ٩ سبتمبر سنة ١٩٥٢  
حاولت الرجعية أن تضع العوائق في طريق المشروع وأحاطته  
بسيل من الشائعات :

قالوا إن الفلاحين سيعجزون عن استغلال الأرض دون  
معمونة أصحابها — أى الإقطاعيين بما يقدمونه من مساعدات

في شكل تقاوى ومماد وري ودراس وتخزين بفوائد تقصم  
الظهور . .

وقيل إن مصر ستصاب بسجز خطير في محصولاتها وإن  
الفلاحين سينضرون جوعاً ويموتون عرياً نتيجة لتخلي كبار  
الملاك عن أراضيهم . وقيل إن محصول البلاد الرئيسى وهو  
القطن سيندهور في كينته وفي مزاياه لمجز الفلاح عن خدمة  
الأرض .

وكان من نتائج تنفيذ قانون الإصلاح الزراعى وتشكيل  
الجمعيات التعاونية محل الإقطاعى لرعاية المنتفعين وتجميع  
الدورات الزراعية واستخدام التقاوى المنتقاء، وإشعار المواطنين  
المنتفعين بحريتهم وأدبيتهم — أن أقبلوا على حسن استغلال  
أراضيهم . فزاد الإلتاج زيادة ملحوسة — إذ بلغت الزيادة  
في متوسط إنتاج فدان القطن ١٣٥ ر قنطار عما كانت عليه منذ  
عام ١٩٥٧ كما بلغت الزيادة في متوسط إنتاج فدان القصب ٤٤٠  
قنطارا عام ١٩٦٣ عما كان عليه عام ١٩٥٣ وانخفضت  
نفقات الفدان .

أما محصول الأرز فقد تضاعف إنتاجه في بعض مناطق

الإصلاح الزراعى حيث بلغ ٢٢٥ ضريبة عام ١٩٦٢ مقابل  
١٢٥ ضريبة عام ١٩٥٩ .

وهكذا زاد متوسط إنتاج الفدان فى مختلف الحاصلات .

وقد شرعت وزارة الإصلاح الزراعى منذ عام ١٩٦٢ إلى  
تنفيذ مشروعات أخرى لزيادة دخول المتفعين مثل دودة القز  
وتربية النحل والصناعات الريفية .



## مديرية التحرير

إثنتا عشرة سنة مضت اليوم على مديرية التحرير . .  
الأرض التي كانت بحراً من الرمال الصفراء يغمرها الهدوء  
الغامض ويحيط بها التيه . . ومثل هذه السنوات في عمر  
الصحراء تعد لحمة خاطفة من الزمن . . إن بحث الحياة في الرمال  
الصفراء يتطلب جهوداً لا يمكن وصفها وتتطلب فترة طويلة  
من الزمن .

إن تحويل اللون الأصفر — لون العدم والفناء — إلى اللون  
الأخضر — لون الأمل والحياة — يحتاج فوق كل شيء  
إلى الصبر والثابرة . . ولقد كان مشروع مديرية التحرير  
في الواقع هو أول مشروع تحاول الثورة التي تحركت طلائعها  
مع فجر الثالث والعشرين من يوليو عام ١٩٥٢ وضعه موضع  
التنفيذ . .

ومنذ اللحظة الأولى التي بدأ فيها العمل يجرى فوق رمال  
الصحراء كان هناك من يقول : إنكم أشبه بمن يحرثون  
في البحر . .

وتحمل للشروع أكثر من هجوم .. وواجه أكثر من انتقاد ..

ورغم هذا مضت عجالات العمل فوق الرمال الصفراء ، تحاول رغم ثقل الانتقادات التي تحملها أن تثبت تحديها لكل ما يقال ..

ولقد نجح العمل بالفعل في معركة التحدى .. وأصبحت مديرية التحرير نغرا لكل مواطن .. ال ٥٠٠ فدان التي بدأ العمل فيها عام ١٩٥٣ وصلت اليوم إلى حوالى ٤٣ ألف فدان .. وسيضاف إلى هذه المساحة عام ١٩٦٣/١٩٦٤ مساحة ١٤٠٠٠ فدان أخرى وفي عام ١٩٦٤ - ١٩٦٥ تصبح مساحتها ٧٧٥٠٠ فدان ، والشجرة التي تم غرسها منذ اثنتى عشرة سنة أصبحت اليوم مثلها في المديرية ٢٥ مليون شجرة .

ولكن كيف تطورت المديرية بهذا الشكل خلال السنوات العشر التي مضت من عمرها ؟ كيف تحول السراب إلى واقع ، والأمل إلى حقيقة ، والعدم إلى حياة ؟ ..

ماذا قال الرئيس جمال عبد الناصر عند زيارته لمديرية التحرير؟

« إن ما شاهدته اليوم من نتائج تمت في وقت قصير في مديرية التحرير .. خير دليل على أن شعب مصر يستطيع

إذا تسلح بالصبر والثابرة وآمن بنفسه وتمسك بالحجة والتعاون ..  
يستطيع أن يفعل الكثير . . ولقد حمدت الله حينما رأيت جميع  
الرجال أسرة واحدة تجمع الكبير والصغير . . وهذا يدعو  
إلى الأمل في المستقبل .. والله ولى التوفيق . « جمال عبدالناصر »

## حقيقة مديرية التحرير

التي تصوروا أنها سراب

٢٥ مليون جنيه صرفت على المديرية مفقت الآن :

١ — استصلاح ٤٢٧٥٠ فداناً يعيش فيها ٢٠ ألف مواطن .

ستصل في عام ١٩٦٤ — ١٩٦٥ ٧٧٥٠٠ فدان

٢ — خبرة مكنتنا من تحقيق مشروعات الاستصلاح  
الأخرى .

٣ — معرفة للطريقة الصحيحة التي يجب أن نواجه بها  
المعركة ضد الصحراء .

تعتبر مديرية التحرير معجزة من معجزات الثورة وإن كان  
بعض الذين يريدون الهدم قبل البناء يتصورون أنها سراب  
بعيد المنال ولكن — كما يقول المثل — على قدر أهل العزم  
تأتي العزائم . .



إن مديرية التحرير عمل كبير خطير .. إنها معجزة .. وفي  
سبيل الكمال كان ولا بد للتفكير فيها والإقدام عليها .

### تسخير الصحراء للمحتاج :

لقد جاءت الثورة والبلاد تفيض بسكانها ساعة بعد ساعة  
دون أن تقابل الزيادة زيادة أخرى في مساحة الأرض المزروعة ..  
ونتيجة لهذا كان دخل الفرد يقل سنة عن سنة .. والصحراء  
على جانب الوادي تمتد ، فتأخذ بالحقاق .. ولا سبيل لزيادة  
الأراضي المزروعة إلا بالتغلب عليها وتسخيرها للإنتاج .. فاتخذت  
الثورة طريقها دون تردد أو تهيّب أو عجز .. فكانت بداية  
العمل مديرية التحرير .. وكانت مديرية التحرير في الواقع أول  
عمل ثوري وقد تبع هذا العمل التفكير في سلسلة المشروعات  
الثورية الضخمة وعلى رأسها مشروع السد العالي الكبير الذي  
سيقوم بتدبير المياه اللازمة لرى أراضي مديرية التحرير وهذه  
حقيقة لا يعرفها الكثير من الناس .

### المعركة الكبرى مع الصحراء :

ومع بداية وضع مشروع مديرية التحرير موضع التنفيذ

احتدمت المعركة بين الصحراء من جانب وبين العزم والصلابة والعلم والمعدات الحديثة من جانب آخر .. وصرفت بضع ملايين من الجنيهات ظننا بعض الناس أنها ذهبت هباء .. !

والآن وبعد مضي اثنى عشرة سنة على إنشاء مديرية التحرير وبعد أن بلغ ما صرف عليها حتى نهاية يونية سنة ١٩٦٣ نحو ٢٥ مليون جنيه يمكن أن يقال إن المعجزة قد تحققت وأن من حق كل مواطن أن يفخر بمشروعها الجبار .. فقد بلغت الأراضى التى استصلحت بها نحو ٤٢,٧٥٠ فداناً ستصل إلى ٧٧٥٠٠ فدان آخر سنة ١٩٦٥ بما عليها من مرافق عامة وخاصة من قرى وتعمير ومصانع وورش ومياه زاهرة بنحو ٢٠ ألفاً من المواطنين العاملين الذين تيسرت لهم سبل العيش الكريم ..

### مطلب آخرى متقناها :

وليس هذا هو المكسب فى حساب الأرباح .. بل هناك نواح أخرى لا تقل أهمية فى نتائجها البعيدة المدى عن ذلك .. تلك هى الخبرة والمعلومات المكتسبة فى عمليات استصلاح الأراضى والتي نشأت من هذا الكفاح .. ومنها انتشرت العناصر العاملة

الحجيرة بعمليات استصلاح الأراضي في الوادي الجديد والساحل  
الشمالي وسيناء وشمال الدلتا .

هذه الخبرة ، وهذه المعلومات .. كانت في مصدراتها كسباً  
مادياً لاستصلاح ملايين الأفدنة التي ستلتقي مياه السد العالي ..  
وهذا الكسب العظيم يفوق كل ما صرف على المديرية حتى الآن

### مدرسة كبيرة للاستصلاح :

ومن ناحية أخرى .. كانت المديرية ومازالت مدرسة كبيرة  
لدراسات عمليات استصلاح الأراضي والابتكار فيها .. وقد  
حددت الطريق الصحيح للاستصلاح والاستزراع في المستقبل  
وسيجعل ذلك بالمزيد من الإنتاج .. وبدأت أعمال المديرية  
وليدة حتى ثبتت أقدامها واستجمعت القدرات وانطلقت مندفة  
إلى الأمام .. بسواعد أبنائها وعلى رأسهم قادتهم .

بدأ الاستصلاح في مديرية التحرير بمئات الأفدنة .. ثم  
بالآلاف .. وقد بلغ المستصلح فيها حتى نهاية شهر يونيو  
١٩٦٣ نحو ٢٠ ألف فدان .. وفي نهاية برامج التسمية الخمسية  
سيبلغ قرابة ١٥٠ ألف فدان : وبأقل التكاليف .. ستم  
المعجزة .

## الإنتاج الحيوانى فى مديرية التحرير :

مديرية التحرير حقل شديد الاتساع .. ملائم كل الملاءمة  
لزيادة ثروتنا الحيوانية .. جوها الصحراوى .. علفها الأخضر ..  
أراضيها المستصلحة جعلت منها بيئة صالحة جداً لتربية الماشية  
وخاصة أبقار الفريزيان التى تستهلك البرسيم وتنتج السباد البلدى  
الضرورى لتحسين أراضى المديرية ..

لذلك وضع مشروع لتربية الفريزيان فى أراضى المديرية ..  
وقد نفذ منذ سنوات .. وهذا النوع من الماشية الأجنبية تدر  
بنسبة عالية جداً من اللبن وتنتج اللحم .. ولذلك كانت من  
الماشية الثمينة الغرض .. وثبت من التجارب التى قامت بها  
وزارة الزراعة ومديرية التحرير خلال السنوات الاثنتى عشرة  
الماضية صحة تلك النتائج ..

## إكثار الفريزيان :

إن عملية إكثار الأبقار الفريزيان ستعطى المزارع فرصة  
شراء طلائق وحيوانات أصيلة للتربية وخلقها بالماشية المصرية  
بما يحقق سياسة التوسع الرأسى فى تربية الحيوان دون زيادة

في عدد رموس الماشية .. وهذه الظاهرة ترى بنجاح ساحق  
في حقول مديرية التحرير وحظائر ها ..

### إنتاج اللحم :

وباتشار هذا النوع من الماشية في بلادنا سيقضى على معظم  
أسباب العجز في الإنتاج عن سد احتياجات البلاد من اللحم ..

### تربية الأغنام :

ودعت الحاجة إلى تحسين إنتاج الصوف .. وإيجاد أصناف  
من الأغنام تمتاز بجودة أصوافها إلى تربية أغنام « المارينو »  
في مزارع المديرية مع خلطها بالأغنام البلدية وشراء ٢٥٠٠ رأس  
« مارينو » خلال ٥ سنوات حتى يمكن استخدام الصوف  
الحام الناتج منها ومن تتاجها في تشغيل ١٨ مصنعاً لغزل ونسج  
الصوف والتي تستورد حالياً ما تحتاجه لتشغيل هذه المصانع بمقيمتها  
٣٥ مليون جنيه استرليني من إستراليا وجنوب أفريقيا .  
وقد بلغ عدد الأغنام عام ١٩٦٣/١٩٦٤ ٥٩٤٨ رأساً من  
أصناف التكسل والارينو وأصناف أخرى .

## تربية الدواجن :

ومنذ ١٩٥٤ بدأت مديرية التحرير في التوسع في تربية الدواجن لزيادة إنتاج البيض واللحم .. فأنشأت ثلاث مزارع ضخمة تنتج ٢٥٠ ألف كتكوت و ٢ مليون بيضة في العام .. وقد نجحت هذه المزارع في سد جانب كبير من حاجة السوق المحلية من الدواجن والبيض .. وستكون النتائج النهائية تقريـح مليون بيضة في السنة ويسع ٢٩ مليون بيضة قيمتها ١٧٤ ألف جنيه وإنتاج ١/٣ مليون « بدارى » للأكل ثمنها ٧٢ر٥٠٠ جنيه وإنتاج سماد بلدى بمبلغ ٤٠٠٠ جنيه مع بقاء ٢٠٠ ألف فرخة عتاقى للإنتاج ثمنها ١٠٠ ألف جنيه . وقد بلغ عدد الدواجن سنة ١٩٦٣/١٩٦٤ ٢٠٩٢٩٦ من أصناف الدجاج والبط والرومى وخلافه . وقد بلغ إنتاج اللبن ٢٧٥٦٠ كيلوجراما عام ١٩٥٥ ينما أصبح ٢٠٤٨٩٨٩ كيلوجراما عام ١٩٦٣

## مقتنا المعجزة وقهرنا الصمراء :

إن مديرية التحرير كانت تجربة عظيمة .. خرجنا منها بعد ١٢ سنة مؤمنين بأننا أقوىاء بعزيمتنا ، أشداء بإرادتنا

واثقين بقدرتنا على تحقيق معجزات كثيرة أخرى .. حتى نبني  
هذا الوطن الحبيب بناء جديداً نقضى به على الفقر والجهل  
والمرض .. لنحقق للأجيال المقبلة السعادة والرفاهية .. ويومئذ  
سيتغنى أبناءنا بأن مديرية التحرير كانت حجراً من الأحجار  
الأولى الراسخة التي قامت عليها « مصر العظمى » .

إن مديرية التحرير .. هي مشروع الملايين .. ملايين  
الأرض القاحلة التي تحيلها إلى أرض مزروعة .. والتي ستبقى  
مزروعة لآلاف السنين القادمة ..

ولذلك لا نستطيع أن قدر لها ثمناً لأن كل ما نؤديه  
في إصلاحها هو كسب الملايين السكان في ملايين السنين  
القادمة .



## خاتمة

وهكذا نرى أن قانون الإصلاح الزراعى حقق الأمل الكبير الذى طالما تطلع إليه الفلاح بأمل ظل بالنسبة لديه أقرب إلى الأحلام فقد أعيد توزيع الرقعة الزراعية بما يضمن إقامة عدالة اجتماعية لصالح الأجراء الذين يشكلون السواد الأعظم فى الدولة .

ولإن هذا النظام لم يقف عند حد إعادة توزيع الأرض بل تعداه إلى مهام ونفايات أخرى نذكر منها ما يأتى : —

١ — أنه نظم العلاقة بين المالك والمستأجر وحد من المجالات الاستغلالية والاحتكارية فى ميدان الزراعة .

٢ — حسن أساليب الائتمان الزراعى ونظم الاستغلال الزراعى بإنشاء الجمعيات التعاونية الزراعية بعد توزيع الأرض مباشرة مما أدى إلى زيادة دخل الفلاح وزيادة قدرته وإمكانته على الإنتاج وتقليل نفقاته مما انعكس أثره على الاقتصاد القومى .

٣ — أصبح للفلاح الحرية السياسية فقد وجد لرأيه مكاناً



وآذاننا في المؤتمر الوطني ولم يعد للإقطاع منفذ يتسلل منه إلى القاعدة الديمقراطية الاشتراكية ولا صوت انتخابي يدفع فيه ثمنا ولا قيود يهدده بها لينضوى تحت لوائه ويهتف باسمه .

٤ — زاد الإنتاج الزراعي بالامتداد الأفقي للزراعة بزيادة الرقعة المزروعة عن طريق قهر الصحراء والامتداد الرأسى في الزراعة عن طريق رفع إنتاجية الأرض المزروعة وتصنيع الريف اتصالاً بالزراعة لفتح أبعاد هائلة لفرص العمل .

٥ — وأخيراً خلق قانون الإصلاح الزراعي مجتمعاً متكاملًا متوافراً لأعضائه المسكن الصالح والخدمات الاجتماعية على مختلف مستوياتها لتيسر لهم الإقامة المريحة دون قلق أو اضطراب .

والآن وقد مضى على صدور قانون الإصلاح الزراعي إثنا عشر عاماً نستطيع أن نقرر جميعاً نجاحه في تحقيق أهدافه حتى أصبح من أسس المجتمع الاشتراكي الديمقراطي التعاوني .



# المكتبة الثقافية

## تحقق اشتراكية الثقافة

### صدر منها :

- ١ — الثقافة العربية اسبق من  
ثقافة اليونان والعبريين
- ٢ — الاشتراكية والشيوعية ... الأستاذ على ادم
- ٣ — الطاهر يبرس في القصص الشعبي ... الدكتور عبد الحميد يونس
- ٤ — قصة التطور ... ... ... الدكتور انور عبد السلام
- ٥ — طب وسحر ... ... ... الدكتور بول غليونجي
- ٦ — فجر النص ... ... ... للأستاذ يحيى حق
- ٧ — الشرق الفنان ... ... ... الدكتور زكي نجيب محمود
- ٨ — رمضان ... ... ... الأستاذ حسن عبد الوهاب
- ٩ — اعلام الصحابة ... ... ... للأستاذ محمد خالد
- ١٠ — الشرق والإسلام ... ... ... للأستاذ عبد الرحمن صدقي
- ١١ — المربخ ... ... ... { الدكتور جمال الدين الفندي  
والدكتور محمود خيرى
- ١٢ — فن الشعر ... ... ... الدكتور محمد مندور
- ١٣ — الاقتصاد السيامي ... ... ... للأستاذ احمد محمد عبد الحافى
- ١٤ — الصحافة العربية ... ... ... الدكتور عبد الغلوف حمزة
- ١٥ — التخطيط القومى ... ... ... الدكتور ابراهيم حليم عبدالرحمن

- ١٦ — اتحادنا فلسفة خلقية ... .. الدكتور ثروت عكاشة
- ١٧ — اشتراكية بلدنا ... .. للأستاذ عبد المنعم الصاوي
- ١٨ — طريق النقد ... .. للأستاذ حسن عباس زكي
- ١٩ — التشريع الإسلامي واثمه } الدكتور محمد يوسف موسى  
في الفقه العربي
- ٢٠ — المبتغية في الفن ... .. الدكتور مصطفى سويف
- ٢١ — قصة الأرض في إقليم مصر ... .. للأستاذ محمد صبيح
- ٢٢ — قصة القدرة ... .. الدكتور إسماعيل بسيوني مزراح
- ٢٣ — صلاح الدين الأيوبي بين } الدكتور أحمد أحمد بدوي  
شراء عصره وكتابه
- ٢٤ — الحب الإلهي في التصوف الإسلامي الدكتور محمد مصطفى حلمي
- ٢٥ — تاريخ الفلك عند العرب ... .. الدكتور إمام إبراهيم أحمد
- ٢٦ — صراع البترول في العالم العربي الدكتور أحمد سويلم المصري
- ٢٧ — القومية العربية ... .. الدكتور أحمد فوزي الأهلواني
- ٢٨ — القانون والحياة ... .. الدكتور عبد الفتاح عبد الباقي
- ٢٩ — قضية كينيا ... .. الدكتور عبد العزيز كامل
- ٣٠ — الثورة العراقية ... .. الدكتور أحمد عبد الرحيم مصطفى
- ٣١ — فنون التصوير المعاصر ... .. للأستاذ محمد صدق الجياخني
- ٣٢ — الرسول في بيته ... .. للأستاذ عبد الوهاب حمودة
- ٣٣ — اعلام الصحابة « المجاهدون » للأستاذ محمد خالد
- ٣٤ — الفنون الشعبية ... .. للأستاذ رشدي صالح
- ٣٥ — أخاثون ... .. الدكتور عبد المنعم أبو بكر
- ٣٦ — القدرة في خدمة الزراعة ... .. الدكتور محمود يوسف الشواربي

- ٣٧ — القضاء السكونى ... .. للدكتور جمال الدين الفندى
- ٣٨ — طاغور شاعر الحب والسلام للدكتور شكرى محمد عباد
- ٣٩ — قضية الجلاء عن مصر ... .. للدكتور عبد العزيز رفاعى
- ٤٠ — الحضرات وقيمتها المعنوية والطبية للدكتور عز الدين هراج
- ٤١ — العدالة الاجتماعية ... .. للمستشار عبد الرحمن نصير
- ٤٢ — السينما والمجتمع ... .. للأستاذ محمد حلمى سليمان
- ٤٣ — العرب والحضارة الأوربية ... .. للأستاذ محمد مفيد الشوابشه
- ٤٤ — الأسرة فى المجتمع المصرى القديم للدكتور عبد العزيز صالح
- ٤٥ — صراع على ارض الميعاد ... .. للأستاذ محمد عطا
- ٤٦ — رواد الوعي الإنسانى ... .. للدكتور عثمان امين
- ٤٧ — من القدرة إلى الطاقة ... .. للدكتور جمال نوح
- ٤٨ — اضواء على قاع البحر ... .. للدكتور انور عبد المليم
- ٤٩ — الأزياء الشعبية ... .. للأستاذ سعد الحاددم
- ٥٠ — حركات التسلسل ضد القومية العربية للدكتور إبراهيم احمد العدوى
- ٥١ — الفلك والحياة ... .. { للدكتور عبد الحميد مباحة  
والدكتور عدلى سلامة
- ٥٢ — نظرات فى ادبنا المعاصر ... .. للدكتور زكى المحاسنى
- ٥٣ — النيل الخالد ... .. للدكتور محمد محمود الصياد
- ٥٤ — قصة التفسير ... .. للأستاذ احمد الشرباصى
- ٥٥ — القرآن وعلم النفس ... .. للأستاذ عبد الوهاب حمودة
- ٥٦ — جامع السلطان حسن وما حوله للأستاذ حسن عبد الوهاب
- ٥٧ — الأسرة فى المجتمع العربى بين { للأستاذ محمد عبد الفتاح الشهاوى  
الشريعة الإسلامية والقانون

- ٥٨ — بلاد النوبة ... ... الدكتور عبد النعم أبو بكر
- ٥٩ — غزو الفضاء ... ... الدكتور محمد جمال الدين الفندى
- ٦٠ — الشعر الشعبي العربي ... ... الدكتور حسين نصار
- ٦١ — التصوير الإسلامى ومدارسه ... ... الدكتور جمال محمد محرز
- ٦٢ — الميكروبات والحياة ... ... الدكتور عبد المحسن صالح
- ٦٣ — عالم الأفلاك ... ... الدكتور إمام إبراهيم احمد
- ٦٤ — انتصار مصر في رشيد ... ... الدكتور عبد العزيز رفاعى
- ٦٥ — الثورة الاشتراكية «تجاهلونا لثبات» للأستاذ احمد بهاء الدين
- ٦٦ — للثبات الوطنى قضايا ومناقشات للأستاذ لطفى الحولى
- ٦٧ — عالم الطير في مصر ... ... للأستاذ احمد محمد عبد الخالق
- ٦٨ — قصة كوكب ... ... الدكتور محمد يوسف موسى
- ٦٩ — الفلسفة الإسلامية ... ... الدكتور احمد فوزاد الأهوانى
- ٧٠ — القاهرة القديمة وأحيائها ... ... الدكتورة سماد ماهر
- ٧١ — الحكم والأمثال والنصائح } للأستاذ محرم كمال  
عند المصريين القدماء
- ٧٢ — قرطبة في التاريخ الإسلامى { للأستاذ محمد محمد صبح  
والدكتور جودة هلال
- ٧٣ — الوطن في الأدب العربى ... ... للأستاذ إبراهيم الإييارى
- ٧٤ — فلسفة الجمال ... ... الدكتورة أميرة حلمى مطر
- ٧٥ — البحر الأحمر والاستعمار ... ... الدكتور جلال يحيى
- ٧٦ — دورات الحياة ... ... الدكتور عبد المحسن صالح
- ٧٧ — الإسلام والمسلمون في القارة } الدكتور محمد يوسف الشواربى  
الأمريكية ... ...
- ٧٨ — الصحافة والمجتمع ... ... الدكتور عبد الطيف حمزة

- ٧٩ — الوراثة ... ... الدكتور عبد الحافظ حلمي
- ٨٠ — الفن الإسلامي في العصر الأيوبي للدكتور محمد عبد العزيز مرزوق
- ٨١ — ساعات حرجة في حياة الرسول للأستاذ عبد الوهاب حمودة
- ٨٢ — صور من الحياة ... ... الدكتور مصطفى عبد العزيز
- ٨٣ — جياذ فلسفي ... ... الدكتور يحيى هويدى
- ٨٤ — سلوك الحيوان ... ... الدكتور أحمد حماد الحسيني
- ٨٥ — إمام في الإسلام ... ... للأستاذ أحمد الشرباصي
- ٨٦ — تعبير الصحاري ... ... الدكتور عز الدين فراج
- ٨٧ — سكان الكواكب ... ... الدكتور إمام إبراهيم احمد
- ٨٨ — العرب والتتار ... ... الدكتور إبراهيم احمد العدوي
- ٨٩ — قصة للمعادن الثمينة ... ... الدكتور انور عبد الواحد
- ٩٠ — اضواء على المجتمع العربي ... الدكتور صلاح الدين عبد الوهاب
- ٩١ — قصر الحمراء ... ... الدكتور محمد عبد العزيز مرزوق
- ٩٢ — الصراع الأدبي بين العرب والمعجم الدكتور محمد نبيه حجاب
- ٩٣ — حرب الإنسان ضد الجوع }  
وسوء التغذية ... ... الدكتور محمد عبد الله العربي
- ٩٤ — ثروتنا للمدنية ... ... الدكتور محمد فهم
- ٩٥ — تصورنا الشعبي خلال العصور للأستاذ سمح الحادام
- ٩٦ — منشآتنا للثاية عبر التاريخ للأستاذ عبد الرحمن عبد التواب
- ٩٧<sup>١</sup> — الشمس والحياة ... ... الدكتور محمود خيرى على
- ٩٨<sup>٢</sup> — الفنون والقومية العربية ... ... للأستاذ محمد صدق الحياخمي
- ٩٩ — أفلام ثائرة ... ... للأستاذ حسن الشيخ
- ١٠٠ — قصة الحياة ولشأتها على الأرض الدكتور انور عبد العليم

- ١٠١ — أضواء على السير الشمية ... للأستاذ فاروق خورشيد
- ١٠٢ — طبائع النحل ... ... للدكتور محمد رشاد الطوبى
- ١٠٣ — النقود العربية «ماضيها وحاضرها» للدكتور عبد الرحمن فهمي
- ١٠٤ — جوائز الأدب المالية } للأستاذ عباس محمود العقاد  
« مثل من جائزة نوبل »
- ١٠٥ — الغذاء في الداء وفيه الدواء . . للأستاذ حسن عبد السلام
- ١٠٦ — القصة العربية القديمة ... ... للأستاذ محمد مفيد الشواشي
- ١٠٧ — القنبلة النافعة ... ... للدكتور محمد فتحي عبد الوهاب
- ١٠٨ — الأحجار الكريمة في الفن والتاريخ للدكتور عبد الرحمن زكي
- ١٠٩ — الغلاف الهوائي ... ... للدكتور محمد جمال الدين الفندى
- ١١٠ — الأدب والحياة في المجتمع } للدكتور ماهر حسن فهمي  
للمصرى المعاصر ... ...
- ١١١ — ألوان من الفن الشمسي ... ... للأستاذ محمد فهمي عبد الطيف
- ١١٢ — الفطريات والحياة ... ... للدكتور عبد المحسن صالح
- ١١٣ — السد العالي والتنمية الاقتصادية » للدكتور يوسف أبو الحجاج
- ١١٤ — الشمر بين الجمود والتطور ... ... للأستاذ عوض الوكيل
- ١١٥ — التفرقة العنصرية ... ... للدكتور أحمد سويلم المعري
- ١١٦ — صراع مع المكروب ... ... للدكتور محمد رشاد الطوبى
- ١١٧ — الإصلاح الزراعي والميثاق للدكتور محمد عبد المجيد مرعي





مطابع دان القلم بالقاهرة



## المكتبة الثقافية

- أول مجموعة من نوعها تحقق  
استراتيجية الثقافة
- تيسر لكل قارئ أن يقيم في بيته  
مكتبة جامعة تحوى جميع ألوان  
المعرفة بأقلام أساتذة ومتخصصين  
وبقرشين لكل كتاب
- تصدر مرتين كل شهر  
في أوله وفي منتصفه

## الكتاب القادم

أضواء جديدة  
على الحروب الصليبية  
الدكتور محمد عبد القادر عاتق

أول أكتوبر ١٩٦٤

Bibliotheca Alexandrina



0271163